وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم.:العلوم السياسية

المرجع:.....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الفساد الإداري و التنمية المحلية في الجزائر

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة:علوم سياسية

التخصص: ادارة محلية

من إعداد الطالب(ة):

ناضر سعدية

تحت إشراف الأستاذ(ة):

مولاي محمد بلكرشة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	بن بدرة عفيف	رئيسا.
الأستاذ(ة)	مولاي محمد بلك	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)	انزارن عادل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

يوم المناقشة : 2021/07/11

شكر و عرفان

الحمد لله الذي هدى الأمة الى طريق الرشاد و نهاها عن سلوك

طريق الفساد والصلاة و السلام على نبينا محمد خير العباد

و على آله و صحبه و من تبعهم بإحسان الى يوم التناد أما بعد

فإني أشكر العلي القدير على توفيقه لي بإنجاز هذا العمل العلمي المتواضع

و أحمده حمد الحامدين ، فالحمد لك ربي حتى ترضى

و الحمد لك إذا رضيت و الحمد لك بعد الرضى.

ثم الشكر الموصول الى الأستاذ المشرف "بلكرشة مولاي محمد "

على تكرمه بقبول الاشراف على هذه المذكرة ، و تفضله علي بملاحظاته

القيمة و توجيهاته السديدة ومساعدته لي على اكمال هذه المذكرة فشكرا

جزيلا و الشكر الموصول أيضا الى كل من شارك في انجاز هذه المذكرة من

قريب أو بعيد و أ رجو من الله تعالى أن تكون علما نافعا و عملا متقبلا إن شاء

الله.

اهـــــــداء

اهدي هذا العمل المتواضع

إلي كل من يحب الله ورسوله

والى اعز ما املك في هذا الوجود والداي الكريمين حفظهما الله وسدد خطاهما .

و إلي خطيبي والى جميع افراد العائلة قريبهم و بعيدهم كما لا انسي الأصدقاء و الأحبة .

والى كل أمتي أيقضها الله والى كل باحث عن العلم يبتغي تنوير العقول .

مقدمة

الفساد الإداري ظاهره من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية حيث أخذت تنخر جسم مجتمعاتها بدأ بالأمن وما تبعه عن شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة الإدارية ، وبالتالي عجز الدولة عن مواجهة تحديات إعمار أو إعادة إعمار وبناء البني التحتية اللازمة لنموها و لمحاربته فقد أصبح الفساد ظاهرة معقدة عالمية على مستوى الدول و الأفراد و ترشيد إدارة المال وتطوير وسائل الرقابة والمحاسبة، فإن نجاح ذلك يعتمد على كفاءة المنظومة الإدارية التي تعتني بوضع الأهداف والخطط ووسائل الرقابة والتقييم، التي تساعد على انجاز ذلك ،كذلك ممارسات الفساد في ظل تطورات تقنية المعلومات وهيمنة الاقتصاديات الخدمية ورفع حواجز الحماية التجارية أمام تدفقات الاستثمارات والخدمات المالية، فعولمة الاتصالات الالكترونية تسهل إنجاز الأعمال غير المشروعة مثل إمكانية اختراق الأسواق المالية العالمية، التي تسببت في أزمات مالية عنيفة لكثير من الحكومات والبنوك في مختلف بلدان العالم . لذلك فإن موضوع الفساد يحتل مكانا مميزا في المواضيع المثارة في عصرنا، لما له من أثار وانعكاسا كبيرا محليا و عالميا، يقول تعالى : في سورة البقرة "وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد " الآية (205).

الفساد الإداري هو احد التحديات التي تواجهها الدول والشعوب والمنظمات الدولية والإقليمية وذلك لسعة انتشاره ولتعدد الجهات المتورطة فيه، هذا فضلا عن أن حجم الظاهرة أخذ في التفاقم إلى درجة أصبح يهدد مجتمعات كثيرة خاصة في الدول النامية حسب الاحصائيات التي أوردتها المنظمات العالمية المهتمة بمكافحة الفساد . والجزائر واحدة من تلك الدول النامية القابعة تحت سلطة الفساد الإداري الذي أصبح يجري في منظماتها وادارتها و يعيق عمليات التنمية فيها بالإضافة إلى مختلف الأزمات التي تعرفها الدولة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، وهذا ما أدى بإخفاق السياسات التنموية في

الجزائر التي أصبحت تقلل من نسب الاستثمارات الأجنبية . كما ظل الفساد في الإدارات الجزائرية بمثابة الآلية التي تبلورت نتيجة الفوضى السياسية التي حدثت لفترة طويلة من الزمن وخلق الأزمات المالية والاقتصادية إلى استفحال وتفشي الفساد بمختلف أشكاله كأهم وجه من أوجه غياب الحكم الراشد الذي أدى إلى سوء تسيير الموارد المتاحة والتخفيض من الكفاءة والفعالية الاستخدامية لها. بالإضافة إلى التأثير سلبا على العدالة التوزيعية وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا ما يهدد التنمية المحلية ويرهن مستقبل الأجيال المقبلة. والجزائر كغيرها من العديد من الدول العالم تعاني من استفحال وانتشار واسع لهذه الظاهرة في المجالات والقطاعات خاصة مع الطفرة المالية التي تحققها نتيجة الارتفاع سعر البترول وضخامة المشاريع الحكومية، حيث وصل الفساد إلى مستويات قياسية، مما يقتضي ضرورة وضع إستراتيجية واضحة المعالم شاملة ومتكاملة للتحديد من أثار هذه الظاهرة الخطيرة .

اهمية الموضوع :

كونه من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني لأنه أداة لتفسير التخلف وتعثر نمو الدول. وكونه كذلك من المواضيع المتشعبة ذات الأبعاد الواسعة التي أخذت تستشري في مختلف المجتمعات لتدق ناقوس الخطر العالم فقد اصبح التصدي لها حاجة ملّحة والبحث في أسبابها وأثارها أمر في غاية الأهمية . ويكتسب أهمية بالغة لأنه ظاهرة تحدد الأهداف العامة التنموية بالجزائر وتعطل برامجها وخططها و مشروعاتها.

اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تبيان انه للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة لابد من تحقيق تنمية بجميع أبعادها وعلى كل المستويات، و بان تغلغل الفساد الإداري في

الإدارة الجزائرية حال دون ذلك، وهذا ما يستدعي ضرورة توجيه الجهود لمكافحة هذه الظاهرة. وتهدف الدراسة أيضا إلى محاولة تحديد وضبط مفهوم الفساد الإداري ومن ثمة توضيح تأثيره على التنمية المحلية في الجزائر .

مبررات اختيار الموضوع : تنقسم مبررات اختياري للموضوع إلى ما يلي:

مبررات ذاتية : تتمثل اهم هذه المبررات فيما يلي :

- ✓ الميل الشخصي لدراسة موضوع الفساد ومحاولة الكشف عن الآليات المعتمدة لمكافحة هذه الظاهرة في الجزائر .
- ✓ الرغبة في التعرف والكشف عن أسباب فشل سياسات التنمية المحلية في الجزائر.

المبررات الموضوعية : اهم هذه المبررات كالاتي :

- ✓ تزايد الاهتمام بظاهرة الفساد الإداري من قبل الباحثين والمؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية لأثاره الوخيمة على كيان الدولة واستقرارها .
- ✓ نقص الدراسات الأكاديمية المتعلقة بتأثير ظاهرة الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر.
- ✓ التعرف على مدى فاعلية الآليات التي أقامتها الجزائر للحد من ظاهرة الفساد الإداري .

اشكالية الدراسة :

اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين وبسبب التحولات التي شهدها العالم تغيرت أجندات البحث لدى القادة وأصبح الاهتمام أكثر بقضايا التنمية لذا سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تحقيق تنمية شاملة وطنية بهدف رفع مستوى المعيشي لمواطنيها في شتى المجالات ووصولا الى ذلك ما عليها إلا الاهتمام بموضوع التنمية المحلية وهذه الأخيرة تتسم بالاختلال والتدهور بسبب غياب الرقابة و اختلاس الأموال وانتشار الرشوة

وغيرها من الممارسات الفاسدة التي تعبر عن حقيقة الفساد الإداري وما له من تأثيرات على العملية التنموية وبالتالي على رفاهية المواطن ، وعلى ضوء ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية التالية :

- ✓ ماهي تأثيرات الفساد الاداري على مسار التنمية المحلية في الجزائر ؟ .

وهذا التساؤل المركزي يحيلنا إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالفساد الإداري و التنمية المحلية ؟ .
- ✓ ماهي الاسباب التي أدت إلى تغلغل الفساد الإداري في الجزائر؟ و ماهي مظاهر تأثيره على التنمية المحلية؟
- ✓ ماهي الآليات والجهود الوطنية لاحتواء ظاهرة الفساد الإداري ؟ .

حدود الدراسة :

ستكون الدراسة مقتصرة على الفساد الإداري والتنمية المحلية دون التطرق إلى أنواع الفساد الأخرى المتمثلة في الفساد الاقتصادي، والمالي وكذلك دون التطرق إلى التنمية الوطنية الشاملة.

تقتصر الدراسة على تأثير ظاهرة الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر بشكل عام دون التركيز على ولاية معينة.

وهذه الدراسة ستهتم ايضا بقضايا الفساد الإداري و تأثيرها على المشاريع التنموية المحلية منذ استقلال الجزائر الى يومنا هذا .

فرضيات الدراسة :

بناء على الإشكالية المطروحة تمت صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- ✓ يمكن تفسير ما آلت إليه الجزائر من تدني مستوى التنمية الشاملة إلى استشراء الفساد الإداري في مؤسسات الدولة وبين طبقات أفراد المجتمع بشكل ساهم في الحد من تحقيق التنمية المحلية .
- ✓ الكثير من الفساد الإداري يسهم في تعطيل عجلة التنمية على المستوى المحلي .
- ✓ [1]تحتاج سياسة مكافحة الفساد الإداري والحد من انتشاره إلى العديد من الإجراءات الشاملة و المتعددة وتظافر الجهود من قبل فواعل الدولة والافراد والمجتمع المدني .

الاطار المنهجي:

لا نستطيع أن نبحث عن حقيقة ما إذا كنا سنبحثها بدون منهج لأن الدراسات و الأبحاث بدون منهج تمنع الوصول الى الحقيقة، والمنهج العلمي يعني "الإتباع أو المتابعة أو السير وراء الشيء. وهو الإجراءات والطرق للوصول إلى المعرفة التي تتضمن قواعدا وخطوات للإجابة عن أسئلة البحث واختيار فرضياته. وهو يعبر عن الأدوات المباشرة للبحث كالاستبيان والمقابلة والمسح الاجتماعي و الملاحظة".[2]

ونظرا لطبيعة الموضوع و هي دراسة وصفية تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي حيث تهدف البحوث الوصفية إلى دراسة و وصف خصائص وأبعاد ظاهرة من الظواهر في إطار معين أو في وضع معين يتم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن هذه الظاهرة، وتنظيم هذه البيانات وتحليلها للوصول إلى أسباب ومسببات هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها. واعتمدنا أيضا على المنهج التاريخي والقصد من استخدام هذا المنهج هو قدرته التفسيرية وهو يحاول أن يولي الزمن دورا معينا في ذلك التفسير ، [3]والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها و لكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر واندثارها وهو يحاول ان يصل إلى القوانين التي

---

[2] نصر محمد عارف ،ابستمولوجيا السياسة المقارنة (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002),ص84-85.

[3] محمد عبد الغني ، محسن احمد الخضيري ،الاسس العلمية بكتابة رسائل الماجستير و الدكتوراه (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ،1992)، ص50- 51.

تحكمت في ذلك. [1]وبما أننا اتخذنا الجزائر كوحد ة دراسة فانه تم استعمال منهج دراسة الحالة وهو نوعا من البحث المتعمق في فردية وحدة اجتماعية سواء كانت هذه الوحدة فردا أو أسرة أو قبيلة أو قرية أو نظاما أو مؤسسة أو مصنعا أو مجتمع محليا أو مجتمع عام [2]

وبحكم موضوع الدراسة استخدمنا منهج الإحصائي الذي يستخدم البيانات الرقمية ،لأجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر أو انتقائها ، ولا يكتفي بذلك بل يعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج.

هيكلة الدراسة البحثية:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى: مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة. حيث بعد المقدمة خصص الفصل الأول إلى ماهية الفساد الإداري و التنمية المحلية من خلال التطرق إلى مضامين المختلفة لكلا المفهومين: كمفهوم الفساد الإداري والتعرف على خصائصه والتطور التاريخي له واهم الاسباب التي تؤدي الى وجود فساد اداري . كذلك تحديد مفهوم التنمية المحلية والتعرف على اهدافها وكيف تطورت ، ونختم الفصل بخلاصة .أما الفصل الثاني سوف نتطرق فيه إلى واقع الفساد الإداري والتنمية المحلية في الجزائر وسنتناول فيه مظاهر الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية والاسباب التي ادت الى انتشاره خاصة الجزائر واهم الآثار المترتبة عن الفساد الاداري مع محاولة تبيان الابعاد واهم الفواعل المشتركة في عملية التنمية المحلية ونختم الفصل بخلاصة . وفي الفصل الثالث والأخير: نتناول فيه مختلف الآليات المستخدمة لمكافحته وبعض المعيقات او العراقيل التي تمنع هذه الاليات من مكافحة الفساد الاداري ، ونختم الفصل بخلاصة و أخيرا نضع الخاتمة فهي عبارة عن حوصلة حيث تحتوي على مجموع من النتائج والتوصيات .

[1] محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج ،الاقتراحات والادوات (الجزائر: 1997),ص56.
[2] فاطمة عوض صابر ، ميرفت علي خفاجة ، اسس ومبادئ البحث العلمي (الاسكندرية : مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ،2002) ،ص100

الصعوبات البحثية :

أثناء إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات من بين هذه الصعوبات مايلي: في الموضوع وهو الفساد الإداري، لان التطرق لمثل هذه المواضيع يعتبر أمر صعب، سواء من ناحية لإحصائيات والقضايا فهي ليست دقيقة، لان النسب وقضايا الفساد يتم التكتم عليها، ومن ناحية اخرى قلة المراجع حول واقع ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر لذا اعتمدنا على الجرائد الوطنية وما تصدره بالإضافة إلى ضيق الوقت لإعداد هذه الدراسات .

مصطلحات الدراسة:

- ✓ **الفساد :** هو سوء استخدام المنصب لغايات شخصية ويشمل الرشوة والابتزاز، وهنا يدخل في العملية طرفان أو أكثر وقد يكون فرديا ويتجسد هذا الأخير في حالة الأعمال المحظورة كالاحتيال والاختلاس والمحسوبية واستغلال النفوذ وكذلك استغلال مال التعجيل.كما ينظر للفساد على أنه انحراف عن الواجبات الرسمية لمنصب عام بالتعيين أو الانتخاب لأجل الحصول على مكاسب تتعلق بالثروة أو المكانة.

الاطار المفاهيمي للفساد الاداري و التنمية المحلية

تمهيد :

حضا موضوع الفساد الإداري بقدر واسع من الدراسة والبحث لدى الباحثين والأكادمين وتنوعت مفاهيمه وتغيرت تبعا للتغيرات التي شهدها العالم مما جعل من مفاهيمه محط جدل ونقاش كبير.وهو اخطر أنواع الفساد باعتباره قائما على الإدارة التي تمثل المحرك الرئيسي لنشاط الدولة، والحديث عن الفساد الإداري لا يخص مجتمع بعينه أو دولة بذاتها وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منه كل الدول لما له من أثار سلبية على كيان الدولة.

وأهمية معالجة الفساد الإداري تنبع من أثره على التنمية وهي الهدف الذي تسع الى تحقيقه غالبية دول العالم . و لذا لابد الاهتمام بكافة مستويات التنمية الوطنية منها والمحلية و ، أصبح الاهتمام أكثر بتحقيق التنمية المحلية حيث تشكل أحد أهداف الدول، بعد ما تراجعت العملية التنموية المركزية مما جعل الإدارة المحلية فاعلا رئيسيا في عملية التنمية المحلية لأنها أدرى بطبيعتها وحاجاتها المحلية ، وهذا بحكم قربها من المواطنين

و في هذا الفصل سنحاول التعرف أكثر على ظاهرة الفساد الإداري و التنمية المحلية وذلك من خلال مبحثين:

- ✓ المبحث الأول: مفهوم الفساد الإداري
- ✓ المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

المبحث الاول : مفهوم الفساد الاداري .

نظرا لتباين الخلفية الفكرية والاجتماعية للمفكرين والباحثين فانه من الصعب إيجاد تعريف شامل وكامل لظاهرة الفساد الإداري، وكذلك لاختلاف أسبابه من مجتمع إلى آخر ،وهو ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع سواء في الدول النامية أو حتى الدول المتقدمة لكن هناك الاختلاف في درجة التغلغل والانتشار، سنتعرف في هذا المبحث على المضامين المختلفة لظاهرة الفساد الإداري لذلك تم تقسيمه إلى :

المطلب الأول: تعريف الفساد الإداري و خصائصه

المطلب الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الفساد الإداري.

المطلب الثالث: أسباب الفساد الاداري .

المطلب الرابع: النتائج المترتبة عن الفساد الإداري.

المطلب الاول : تعريف الفساد الاداري وخصائصه .

1.**تعريفه** :لا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات قديمها وحديثها من مظاهر الفساد الإداري بما فيها مجتمع الإسلام على الرغم من الطهر والعفاف والعفة والنقاء التي ميزت الفكر الإسلامي على مر العصور والأزمنة.

كما إن الفساد الإداري حضا بقدر واسع من الاهتمام في مجال البحث لدي الباحثين و الأكاديميين المختصين فجعلوا له الاطر والنظريات من اجل تكريس مكافحته و تعددت تعاريفه وتنوعت كما جاء في التفسيرالعلمي الذي جرى سنة 1973. [1]

- تعريف الفساد الإداري لغة : (فسد) الشيء، (يفسد) بالضم، (فسادا) فهو فاسدا، و(أفسده ففسد) و المفسدة هي ضد المصلحة.

[1] عزا لدين بن تركي، منصف شرقي، " الفساد الإداري: أسبابه، أثاره وطرق مكافحته - إشارة لتجارب بعض الدول", مداخلة في ملتقى وطني حول:" حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري "(بسكرة : جامعة محمد خيضر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المنعقد يومي 6-7 ماي 2012) ،ص17

- الفساد الإداري اصطلاحا : يمكن شرح المفهوم من عدة جوانب، و قد نقدم الفساد الإداري في الاصطلاح الشرعي و هو كل المعاصي و المخالفات في الأحكام الشريعة الإسلامية.

من الجانب الإداري قولنا الموظف العام سلوك ينحرف فيه الموظف العام عن معايير الأخلاقيات الوظيفة العامة و القيم الاجتماعية بهدف الحصول على منفعة شخصية أو فئوية على مصلحة العامة .[1]

يقصد بالفساد الإداري وجود خلل في الأداء نتيجة الخطأ والنسيان والانحراف عن الطريق المستقيم، أن الفساد هو " سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة " .

والفساد الإداري يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري المناط بالشخص، غير أن ثمة انحرافا إداريا يتجاوز فيه الموظف القانون وسلطاته الممنوحة دون قصد سيء بسبب الإهمال واللامبالاة، وهذا الانحراف لا يرقى إلى مستوى الفساد الإداري لكنه انحراف يعاقب عليه القانون وقد يؤدي في النهاية إذا لم يعالج إلى فساد اداري[2].

هناك تباين في تحديد مفهوم الفساد، ويظهر ذلك في العديد من التعاريف التي تختلف في نظراتها وطابعها، فالبعض يرى أن الفساد مرتبط بالبعد الحضاري وما فيه من قيم وتقاليد عقائدية وسياسية وبيئية، والبعض الآخر يعتمد على أحادية النظرة التي تجعل الفساد نتيجة للتسيب والفوضى أو استجابة للحاجة والعوز أو رد فعل لأوضاع سياسية أو نفسية أو اجتماعية محددة .

وعليه, يمكن القول أنه يمكن تشخيص اتجاهين رئيسيين لمفهوم الفساد، الاتجاه الأول يرتكز على المعايير الأخلاقية والقيم الدينية التي تحارب الفساد في حين أن الاتجاه الثاني

[1] محمود محمد معابرة ، الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية (عمان : دار الثقافة ،2011) ، ص 98_99
[2] خليفة عبد الله السيف متى نرى الية صحيحة لمحاربة الفساد 2/2002 : resder 19/20 www//http . dayli/sa alwatan

ينظر إليه من منظور تنظيمي ضمن حدود الواجبات الوظيفية والظروف والانحراف عن أهداف المنظمة.

والتسليم بهذا المنطق يعد أمرا غير مقبول من قبل الكثير لأنه يساعد على انتشار الفساد. [1] وفي غياب تعريف موحد متفق عليه للفساد بشكل عام والفساد الإداري بشكل خاص ، فسيتم الاستعانة ببعض التعاريف المختلفة لبعض المفكرين والمنظمات الدولية التي تحظى بالقبول العام ومن بينها تعريف صامويل هانتجتون HUNTINGTON Samuel للفساد الذي يعني انحراف .

في حين يرى فيتو تانزي أنه سلوك للموظف العام بالخروج عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة.

ويرى TanziVito أن الفساد هو " التعمد والإصرار على عدم الامتثال لمبدأ الابتعاد عن الشبهات والتحفظ في العلاقات الذي يتضمن أن العلاقات الشخصية أو العائلية ينبغي ألا يكون لها دور في مختلف القرارات التي يتخذها المشتغلون بالاقتصاد من القطاع الخاص أو المسؤولين الحكوميين"

ويعرفه جورج بنسن BENSON George بأنه عبارة عن " كل استعمال غير مشروع وغير اخلاقي للسلطة الحكومية بغية تحقيق منافع شخصية مادية وسياسية".

أما منظمة الشفافية الدولية International Transparency فتعرف الفساد الاداري "أنه استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة".

في حين يعرفه البنك الدولي حسب تقرير التنمية في العالم الصادر سنة 1997 بأنه "سوء استخدام السلطة العامة أو الوظيفة لتحقيق مكاسب خاصة "

[1] مجلة الاقتصاد الجديد , العدد 5 جانفي 2012.

واستنادا إلى ما تقدم من تعاريف يمكن تعريف الفساد الإداري على أنه " استخدام واستغلال للسلطة العامة أو المنصب بغية تحقيق مكاسب ومنافع شخصية أو جماعية سواءا مادية كانت أو معنوية بطريقة مخالفة للقيم ومعايير السلوك الأخلاقي والأنظمة الرسمية من قوانين وتعليمات نافذة داخل الجهاز الإداري الحكومي وذلك نتيجة دوافع شخصية للموظف أو نتيجة الضغوط التي تمارسها عليه أطراف أخرى من داخل أو خارج الجهاز الحكومي، مما يتسبب في عدم تحقيق الجهاز لأهدافه بتقديم خدماته للجمهور بفعالية." أي بتعبير آخر فإن الفساد الإداري يظهر في كل من الأعمال الممارسة من طرف أطراف خارج الجهاز الحكومي وتعود بالفائدة على الموظف العام لإغرائه بغية السماح له بالتهرب من القوانين والسياسات المعمول بها و إجراء تغيير في القوانين والسياسات سواءا باستحداث قوانين جديدة أو إلغاء قوانين قائمة لتمكنهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية الأعمال التي يقوم بها العاملون في الجهازالحكومي بهدف الحصول على مكاسب لهم ولعائلاتهم وأصدقائهم وذلك من خلال استخدام مواقعهم لطلب أو قبول منافع لهم من الأفراد مقابل تقديمهم خدمات مباشرة وفورية، واستحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة لهم .

- **خصائص الفساد الاداري :**

بناءا على ما عرض سابقا من تعاريف، يمكن القول بأن الفساد الإداري يرتكز بشكل علني او ضمني على جملة من التعاريف استنتجنا مجموعة من السمات والخصائص منها الفساد الإداري في مراحله الأولى ظاهرة مرضية غير مرئية، ولكن سرعان ما يتفشى وينتشر إلى باقي الأجهزة الأخرى، على الرغم من عامل السرية

للفساد الإداري أنماط وأساليب مختلفة لاختلاف الجهة التي تمارسه والجهات التي تتعامل معه:

- ✓ تتميز أطراف جرائم الفساد الإداري بالخبرة والحنكة ما يجعلهم خارج دائرة الاتهام[1]
- ✓ تتصف أعمال الفساد بالسرية؛
- ✓ عادة ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص
- ✓ يعتبر أي شكل من إشكال الفساد خيانة للثقة
- ✓ يشمل الفساد أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة وأولئك الذين يستطيعون التأثير في هذه القرارات
- ✓ يتضمن الفساد عامل الالتزام المتبادل والمصلحة المتبادلة
- ✓ يقوم مرتكبو الفساد بالتمويه عن أنشطتهم التي يقومون بها [2]
- ✓ يتفاعل الفساد الإداري مع الظروف والمتغيرات المحيطة به ليجعلها مناخا وبيئة ملائمة له
- ✓ أن الفساد الإداري يمثل سوء استخدام المال أو الملكية العامة
- ✓ تتم عملية الفساد بين طرفين أو أكثر ، مع تميزها بعامل السرية والالتزام والمصلحة المتبادلة بين أطراف العملية
- ✓ التضحية بالمصلحة العامة لغرض الاستفادة الشخصية
- ✓ عدم احترام قاعدة القانون فوق الجميع نتيجة تطبيقه فقط على البعض وفي حالات معينة وترك البعض الآخر تشكل أعمال الفساد خرقا وانتهاكا لأنماط الواجب والمسؤولية
- ✓ تفاعل الفساد وتكيفه مع الظروف والمتغيرات المحيطة به ليجعلها مناخا وبيئة مشجعة لنموه.
- ✓ فالتسيب وعدم الانضباط في العالم مع ضعف الإنتاجية وإهدار الوقت وغيرها من المشاكل الإدارية كلها عوامل تشكل بيئة ملائمة للفساد كونها تحفز طالبي الخدمات للبحث عمن يساعدهم ولو بطرق غير مشروعة
- ✓ تباين أنماط الفساد وأدواته باختلاف الجهات التي تتعامل به والمجالات التي يمارس فيها.

[1] فارس بن علوش السبيعي ، "دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاع الحكومي "،اطروحة دكتوراه (الرياض : كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم الادارية ،2010)،ص61

[2] فهد بن محمد الغنام ، "مدى فاعلية الاساليب الحديثة في مكافحة الفساد الاداري "، رسالة ماجستير(الرياض :جامعة نايف العربية العلوم الامنية ،كلية الدراسات العليا ،قسم العلوم الادارية ،2011)،ص18

المطلب الثاني : التطور التاريخي للفساد الاداري في الجزائر

وجدت ظاهرة الفساد الإداري منذ الأزل، وكانت بدايتها مع النشأة الأولى للمجتمع الإنساني، وأول قصة فساد ظهرت على الأرض هي قصة ابني ادم (عليه السلام) قابيل وهابيل، وبالتالي إن الفساد ظاهرة إنسانية قبل كل شيء ولدت مع ولادة الإنسان في ظل الرغبات الإنسانية للاستيلاء على ما للأخر[1] .

لإثراء هذا البعد التاريخي لقياس تسلسل هذه الظاهرة البد أن نستذكر شواهده:

أقوام استوطنت ارض العراق وهي أول حضارات العالم عرفت ظاهرة الفساد ومن جرائم هذه الظاهرة في القوانين التي عرفتها (اوروك)و (اورو) نمو في الألواح السومرية. ونجد حمورابي أشار في شريعته إلى جريمة الرشوة مما يدل على اهتمامه بمكافحة الفساد. كذلك لم يغفل الإغريق اهتمامهم بمشكلة الفساد فقد حدد "سولون " أحد الحكماء السبعة قواعدا لإرشاد موظفي الدولة وضبط عملهم الإداري وقد سن تشريعاته بتكريس سيادة القانون للحد من مظاهر الفساد .

أما عند الصينيين القدماء فان الفكر السياسي لدى كونفوشيوس قد شخص ظاهرة الفساد . ففي كتابه" التعليم الأكبر "يرد أسباب الحروب التي حدثت إلى فساد الحكام، أما في كتابه "عقيدة الوسط" فهو يرى أن الحكم لا يصلح إلا بالأشخاص الصالحين وهو يشير إلى أخطار الفساد عندما يتطرق إلى القول "إن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب" .أما أفلاطون في كتابه "القوانين "يحارب الفساد في جميع صوره فهو يحاول الحد من الفساد الاقتصادي و الإداري بحيث لم يسمح لمن يمتلك الأموال أن يزيد أمواله إلا ضمن حد معين[2] .كذلك يشير ابن خلدون في القرن 14م إلى سلبية هذه الظاهرة مبينا الآثار الضارة

[1] هاشم الشمري، ايثار الفتلي ، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية (الاردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011)، ص18-24

[2] لؤي أديب العيسي ، الفساد الاداري والبطالة (الاردن : دار الكندي للنشر والتوزيع، 2009)، ص22

للفساد عندما يتفشى في المجتمع فيقول " يقع تخريب العمران فتبقى تلك الأمة كأنها فوضى، مستطيلة أيدي بعضها على بعض، فال يستقيم لها عمران، وتخرب سريعا..."

أما الفساد في العصور الوسطى نجد بعض أشكاله . ففي انجلترا مثلا إبان حكم ملوك آل ستيوارت في عام 1666 ظهر استخدام آليات متعددة للفساد للتأثير على أعضاء البرلمان من اجل تحقيق مأرب خاصة، أما الفساد في العصر الحديث و بالانتقال إلى النموذج الأمريكي نلاحظ أن هناك عوامل ساهمت في ازدياد ظاهرة الفساد منها النمو السريع والمجتمع المتحرك . ففي عهدة الرئيس الأمريكي الثامن عشر "جرانت" الذي حكم ما بين 1869 – 1877 كانت الحكومة تعاني من المظاهر المخزية للفساد مثل ظهور فئة من الصناعيين تستخدم آليات الفساد لتحقيق مصالحها وهناك فضائح المساهمات المالية اثناء الحملات الانتخابية . والتي جعلت الحكومة تحدد الحد الأقصى لتلك المساهمات عام 1925، ثم إصدار قانون عام 1972 الذي يطلب من المرشحين الفدراليين الكشف عن العوائد المالية للحملات الانتخابية ،[2] كذلك بالنسبة إلى الشركات الاوروبية يسمح لها القانون بدفع الرشاوى والحصول على صفقا ت أجنبية وخصمها من الضرائب المستحقة عليها، أدى ذلك إلى تضرر الشركات الأمريكية ، فالقانون الأمريكي يعتبر دفع الرشاوى جريمة يعاقب عليها القانون.

ومع تطور وانتشار ظاهرة الفساد الإداري فقد تباينت الرؤى النظرية لهذا المفهوم وظهرت مداخل عديدة لتحديده وهي:

- ✓ **المدخل الأخلاقي:** في إطار هذا المدخل يعتبر الفساد ظاهرة قيمية وسلوكية تتجسد بحالات سلبية وممارسات ضارة وهدامة يتطلب الأمر الوقاية منها ومعالجتها ومكافحتها بشتى الطرق والأساليب.

المدخل الوظيفي: يطلق عليه البعض المدخل العلمي أو التبريري .ووفق هذا المدخل فإن الفساد الإداري لا يفترض بالضرورة أن يكون انحرافا عن النظام القيمي السائد بل هو انحراف عن قواعد العمل وإجراءاته واشتراطاته وتشريعاته. ويأتي هذا الانحراف نتيجة أسباب عديدة ليشكل خرقا لهذه القوانين المعتمدة في النظام الإداري.

- ✓ **المدخل الثقافي:** ضمن هذا المدخل فان الفساد الإداري يمكن أن يشكل ظاهرة متعددة الأبعاد والأسباب والنتائج، ولكونها ظاهرة فإنها يمكن أن تأخذ طابعا منظما له القدرة على الاستمرار والبقاء و بحيث يخلق مجموعة كبيرة من النظم الفرعية الفاسدة سواء وفق المعايير القيمية أو الوظيفية.
- ✓ **المدخل الحضاري:** يرتبط مفهوم الفساد بمنظور حضاري بكل مكوناته السياسية والقيمية والثقافية والاجتماعية والسلوكية، حيث يفترض أن الفساد الإداري ظاهرة مركبة تتكرس من خلال التخلف بشكل واسع ومجمل الممارسات الفردية والجماعية تؤدي إلى حياة يشوبها الكثير من النقص.

المطلب الثالث : اسباب الفساد الاداري .

لكي تكون هناك معالجة فعالة وشاملة للفساد الإداري يفترض بنا معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهوره، ولكون الفساد ظاهرة شمولية فقد تعددت أبعادها وأسبابها لتمس مختلف الجوانب الشخصية والمؤسسية والبيئة: [1]

- **العوامل الشخصية:** تشير الكثير من الدراسات بأنه هناك علاقة بين بعض خصائص الأفراد وممارساتهم الإدارية الفاسدة، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

✓ العمر: إن حاجات الموظف الشاب كثيرة وموارده قليلة، ولكونه موظفا جديدا وحديث التعيين قد تكون سببا وراء ممارسات إدارية فاسدة.

✓ مدة الخدمة: فقد يكون كبار الموظفين ممن تكوم مدة خدمتهم طويلة على معرفة تامة بأساليب إخفاء الممارسات الإدارية الفاسدة ويساعد هذا الأمر على ارتكابها وقد يكون الموظف حديث الخدمة أكثر ميلا لممارسة حالات الفساد الإداري بسبب تأثره السريع بزملائه في العمل غير التريهين.

✓ المستوى الدراسي: إن تأكيد علاقة ممارسات الفساد الإداري بالمستوى الدراسي والتحصيل العلمي ربما تختلف باختلاف المجتمعات ،فالمجتمعات التي يسهما الحصول فيها للفرد على شهادات عليا بأسلوب غير علمي وغير مشروع وكذلك الحصول على الوظيفة بطريقة غير قانونية وعادلة يكون أفراد هذا المجتمع أكثر ميلا لممارسة الفساد الإداري، عكس المجتمعات التي يكون نظامها التعليمي كفؤ وقائم على أسس علمية يكون فيه نظام الخدمة المدنية ذو جدية ودقة في عمليات التوظيف فانه يحول دون وصول أناس غير كفوئين إلى الوظائف الحكومية وبالتالي تقل عمليات الفساد الإداري.

✓ الجنس: عادة الرجال الموظفين يميلون أكثر لممارسة حالات الفساد الإداري من النساء، بسبب تكوينهم النفسي وسرعة تأثرهم بما يحيط بهم من عاملين.

[1] طاهر الغالبي وصالح العامري، مرجع سابق، ص 385 -389

- ✓ المهنة والتخصص: من المتوقع أن تكون حالات الفساد الإداري أكثر وضوحا لدى الإداريين في الوظائف الحكومية أو منظمات الأعمال منها في الوظائف الفنية التخصص، وربما يعود إلى ممارسة الإداريين لأعمال تجعلهم على احتكاك مباشر بالناس تدفعهم في غالب الأحيان إلى فتح مواضيع يمكن النفاذ منها إلى دفع رشوة او قبول وساطات أو غيرها من حالات الفساد الإداري.

- **العوامل المؤسسية والتنظيمية:** تتعدد الأسباب التنظيمية والمؤسسية التي تقف وراء الممارسات الإدارية الفاسدة في المنظمات الحكومية والخاصة، فاغلب هذه الأبعاد المؤسسية والتنظيمية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في السلوك الإداري أو التنظيمي بحيث تجعل منه سلوكا منحرفا أو منضبطا، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه العوامل كما يلي:

- ✓ ثقافة المنظمة: إن عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية ومتماسكة وايجابية تؤدي إلى التزام عال والتحلي بأخلاقيات إدارية سامية، قد يكون سببا لممارسات فاسدة حيث أن اغلب هذه الثقافة التنظيمية غالبا ما يرافقه شيوع ثقافة الفساد في المنظمة أو الإدارة الحكومية.
- ✓ حجم المنظمة: غالبا ما يكون كبر الحجم خصوصا في الإدارات العمومية مرتبطا بوجود ترهل إداري وبطالة مقنعة وبيروقراطيةعالية، وهذه كلها تؤدي بدورها إلى ممارسات غير قانونية وسلوكيات فساد إداري لا يمكن السيطرة عليها بسهولة.
- ✓ ضعف النظام الرقابي: حيث يجعل من الممارسات الفاسدة روتينا ساريا يمر دون مساءلة أو حساب، فمنظمات الأعمال والإدارات العمومية مدعوة لإعادة النظر باستمرار في نظمها الرقابية وأساليب تقييم الأداء لديها فقد تطورت هذه النظم كثيرا وأصبحت متاحا للمسؤولين الكثير من الأدوات الفاعلة التي تساعد في ضبط حالات الفساد الإداري.
- ✓ العلاقة مع المسؤولين في الإدارات العليا: وهذه قد تكون سببا لممارسات إدارية فاسدة تنتج عن استغلال النفوذ لهؤلاء المسؤولين واالإداريين والاحتماء بهم سواء كانت العلاقة قرابة أو ارتباط مصالح أو صداقة.

- ✓ طبيعة العمل المؤسسي: إن درجة وضوح العمل وأهداف المؤسسات ومنظمات الأعمال وشفافية عملها له اثر كبير في تقليل حالات الفساد الإداري، أما المؤسسات التي تقتضي طبيعة عملها الكثير من السرية والسرعة، ولديها موارد كثيرة بعيدة عن الرقابة الشعبية والإعلامية فان حالات الفساد الإداري تكثر فيها ويمكن إخفاءها بسهولة كما يتوقع مرتكبوها.
- ✓ الهياكل التنظيمية وهياكل السلطة: إن عدم وضوح الصلاحيات والسلطات وعدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل وعدم وجود وصف وظيفي واضح يزيد من احتمال ممارسة الفساد الإداري في منظمات من هذا النوع أكثر من غيره.
- ✓ البطالة المقنعة: إن وجود أعداد كبيرة من العاملين لا يمارسون أعمالا فعلية قد يكون سببا وراء تفنن هؤلاء الموظفين في طلبات وتعقيد سير المعاملات لغرض الابتزاز والرشوة والوساطة وغيرها.
- ✓ عدم الاستقرار الوظيفي: أن شعور الموظف خاصة في الإدارات العليا من أن منصبه هو فرصة يجب أن يستغلها لفترة محددة تجعل منه أكثر ميلا لممارسة حالات فساد إداري لغرض الإثراء وبناء النفوذ وتوطيد العلاقات مع الآخرين على حساب مصلحة المنظمة والنزاهة والعدالة.
- ✓ العوامل البيئية: تعتبر هذه العوامل من أهم التي تقف وراء حالات الفساد الإداري أو تساهم في تعزيزها بسبب كثرتها وتعقدها وتشابكها، حيث أنها تتداخل مع بعضها البعض بطريقة تمنع من الوصول إلى السبب الحقيقي وراء الفساد.وفي ما يلي إشارة إلى هذه العوامل: [1]

➢ عوامل البيئة السياسية: يعتبر هذا البعد من أكثر الأبعاد دعما للفساد الإداري في الدول النامية، فهيمنة الساسة الفاسدين على مختلف نواحي الحياة هي السبب في انتشار حالات الفساد الثقيل، تتمثل أهم ملامح هذه البيئة السياسية الفاسدة في عدم الاستقرارالسياسي، وعدم

[1] طاهر الغالبي وصالح العامري ،نفس المرجع ،ص 390 -396

وجود دستور دائم، عسكرة المجتمع، سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، ضعف منظمات المجتمع المدني.

- عوامل البيئة الاقتصادية: يشكل الاقتصاد مدخلا لممارسة حالات الفساد الإداري بأشكاله المتنوعة، فالسياسات الاقتصادية والنقدية المرتجلة للدولة والأزمات الاقتصادية يسبب الحروب والكوارث أو سوء التخطيط قد تكون مدخلا يشجع الفساد، وبصفة عامة يمكن اعتبار البطالة وانخفاض الأجور وتدهور قيمة العملة ومحدودية فرص الاستثمار، وعدم فعالية نظم الرقابة الاقتصادية والمالية في المؤسسات من أهم العوامل الاقتصادية المساعدة في انتشار الفساد الإداري.
- عوامل البيئة الاجتماعية: فإذا ما كانت العوامل الاجتماعية غير ناضجة ومشبوهة فإنها ستشكل بكل تأكيد مدخلا واسعا لممارسات إدارية فاسدة على مختلف المستويات، ومن الضروري الإشارة هنا أن العوامل الاجتماعية قد لا يتم الانتباه لها ولأثرها مثل الاقتصادية وذلك بسبب وقوع المجتمع تحت تأثير ظاهرة القبول الاجتماعي لهذه العوامل، ومن أهم العوامل الاجتماعية المحتمل تسببها في الفساد الإداري نذكر القيم المشوهة السائدة في المجتمع، شيوع ثقافة الفساد في المجتمع، فقدان الحراك الاجتماعي وجمود التفكير والتحجر وعدم قبول التغيير، زيادة عدد السكان وشح الموارد واستترافها التعصب الطائفي والديني.
- عوامل البيئة القانونية والتشريعية: يمكن أن تساهم هذه البيئة إلى حد كبير في انتشار حالات الفساد الإداري إذا كانت تتصف بعدم التراهة وعدم الاستقلالية والخضوع الكامل للسلطة والسياسية أو التنفيذية في الدولة، ويمكن أن نلخص أهم منافذ الفساد الإداري ضمن أبعاد هذه البيئة إلى مختلف القوانين التعسفية، والتغيير المستمر فيها، الثنائية في تفسير القوانين، ضعف الجهاز القضائي .

المطلب الرابع: النتائج المترتبة عن الفساد الإداري

يشير البعض إلى أن للفساد الإداري دورا ايجابيا في تخفيف التعارض والتناقض بين القيم الاجتماعية وقواعد العمل الرسمي في الجهاز الإداري، فهو يعمل على زيادة المشاركات ويساعد على التطبيق التدريجي للتحولات في نظم العمل، ولكن للفساد الإداري آثار سلبية ضارة هي:[1]

1. **الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها:** فانتشار الفساد الإداري يؤدي إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية والحيلولة دون تحقيق لأهدافه الرسمية ما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية الأجهزة الإدارية وضعف الثقة بها من قبل جمهور المتعاملين، كما أن اتساع دائرة الفساد يؤدي إلى ضعف الهياكل الإدارية الأمر الذي يفضي إلى فشل النظام الإداري .
2. **إعاقة عملية التنمية وإضعاف النمو الاقتصادي:** جاء في تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي سنة 1997 بأنه في استبيان موجه لقرابة 150 مسؤولا رئيسيا من 60 دولة نامية حول معوقات التنمية كانت الإجابة أن الفساد الإداري والمالي هو أكبر معوق للتنمية، فالفساد سلوك ضار يؤدي إلى الاضطراب والإخلال، كما تشير الكثير من الدراسات إلى أنه للفساد الإداري آثار سلبية على النمو الاقتصادي، ومن ذلك تخفيض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي، وبالتالي تخفيض معدل النمو الاقتصادي. فما يرافق الفساد الإداري من دفع للرشاوي يمثل لكثير من رجال الأعمال نوعا من الضرائب مما يدفعهم إلى التقليل من استثماراتهم في الدول التي يوجد فيها فساد.
3. **إضعاف الاستقرار السياسي:** فانتشار الفساد داخل المجتمع يؤدي إلى الإضرار بالاستقرار السياسي، وتدني مستوى الدخل والصراع داخل النخبة الحاكمة وفساد الإدارة وتسلطها وتردي الأوضاع .

[1] مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد :5 (يناير ،2012)

4. **ظهور طبقة تعمل على نشر الفساد:** وهذا بغرض تحقيق مصالحها الخاصة، حيث يفقد الجهاز الإداري كيانه لصلاح المنظومات الفاسدة بداخله عند انتشار الفساد ويتم تحويله لتحقيق مصالحها الخاصة بدلا من المصلحة العامة، فالمستفيدون من الفساد يعملون على نشر الفساد في أكبر عدد ممكن من الأجهزة والمؤسسات الحكومية، يدعمهم في ذلك عدم المحاسبة والمساءلة القانونية.
5. **تدني مستوى الأنشطة الخدمية والإنتاجية:** هذا نتيجة من نتائج الفساد الإداري.

المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية

حضي موضوع التنمية المحلية باهتمام كبير من قبل الباحثين والاكادمين، وأصبحت غاية كل الدول أن تسعى إلى تحقيقها، لأن المسؤولين أدركوا انه للوصول إلى التنمية الوطنية الشاملة لابد من تحقيق تنمية محلية، وفي هذا المبحث سنتعرف أكثر على التنمية المحلية من خلال التطرق إلى المضامين المختلفة لها، من تعريفها، وتطورها التاريخي وأهدافها .

المطلب الاول : التنمية المحلية :

هناك العديد من المحاولات لتقديم تعريف لها لكن لنتطرق في البداية إلى أهم التعاريف التي قدمت لمفهوم التنمية .

الفرع الاول : تعريف التنمية .

ينظر إلى التنمية على أنها: "التفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم، أي استغلال الناس لمواردهم الطبيعية .فالناس هم هدف عملية التنمية، والمفروض من التنمية أن تحقق رفاهيتهم ، وهذا يعني إن عملية التنمية تنصب على استثمار الناس لإمكانيات الطبيعية المتاحة لديهم ." ويرى الدكتور عبد الهادي الوالي: "إن التنمية أصبحت شعارا للطموح والجهد والانجاز فهي : تعني التركيز على العمل الواعي من اجل إحراز تغيير واسع النطاق نحو الاتجاهات المرغوبة، والطموح في التغيير وإيجاد الوسائل التنظيمية لإحرازه يعتبر مسالة محورية للتصور الحديث لتنمية" [1]

[1] طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع (جامعة حلوان : مركزالنشر والتوزيع الكتاب الجامعي ،2001), ص 16

وجاء مفهوم التنمية في الموسوعة السياسية لعبد الوهاب الكيالي أنها :" تتطلب مجمل الموارد المادية والبشرية نحو زيادة مجمل الإنتاج القومي، ومتوسط الإنتاج الفرد في المجتمع." [1]

والتنمية كذلك ليست مجرد تحسين للأحوال المعيشية ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على التطور والنماء والارتقاء، تتداخل فيها أبعاد عديدة متفاعلة ومتشابكة مع بعضها البعض، إذ لا يمكن تصور حدوث تنمية في بعد أو محور واحد دون بقية المحاور والأبعاد .ويمكن اعتبار التنمية انها عملية تحرر شاملة، سياسية واقتصادية واجتماعية وان أهدافها يصعب تحقيقها دون إرادة سياسية واعية وأنها عملية تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي معا وتمثل حوضا حضاريا، وليس مجرد تغير اقتصادي يتمثل في مجرد ارتفاع في متوسط دخل الفرد دون النظر إلى النواحي الأخرى من عملية التنمية.

هي نتاج تجربة داخلية لا يمكن تقليدها واستيرادها لأنها في حقيقة أمرها لا تستورد ولا تستعار من الآخرين لأنها ببساطة عملية مجتمعية مركبة يتم تخطيطها عن وعي وتصنع بالجهد والإبداع الذاتي منها الفكري والتنظيمي والمادي وهي هدف تسعى لتحقيقه كافة الأمم والشعوب، وهي ليست ظاهرة اقتصادية بحتة، إنها تغير جذري يمتد ليمس ما هو ابعد من الجوانب المادية المالية لحياة الناس .و التنمية يجب النظر إليها باعتبارها عملية متعددة الأبعاد وتتضمن إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة والهياكل الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما .[2]

.

[1] 1عبد الوهاب كيالي، موسوعة السياسية ، الجزء الأول (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر،دار الهدى للنشر والتوزيع، ب د س) ص815

[2] رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية (الإسكندرية : الدار الجامعية، ب د س),ص107.

الفرع الثاني : تعريف التنمية المحلية

ان الأهمية التي حضا بها موضوع التنمية المحلية أدى بها إلى أن تصبح ذات اهتمام لعديد من الباحثين والمختصين، لذا قدمت لها تعاريف عدة نذكر منها :

تعرف التنمية المحلية على أنها " : العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة . " وهذا يعني أن التنميةالمحلية هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تظافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة لاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي .

وهناك تعريف أخر يشير إلى أن التنمية المحلية هي : "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة". [1]

وهي عبارة عن برنامج محلى يهدف إلى دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بتظافر جهود الجميع من مؤسسات رسمية وممثلي المجتمع المدني. والتنمية التساهمية ذات الطابع اللامركزي ترمي إلى تدعيم كفاءة أعوان التنمية في ميادين شتى منها

[1] عبد المطلب عبد المجيد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية (مصر : الدار الجامعية،2001)،ص22

الاتصال والإعلام وتبسيط مسار المشاريع التساهمية للبلديات والقرى والمداشر. [1]

وهي كذلك جهد واع ومقصود يستهدف مساعدة المجتمعات المحلية على إدراك حاجاتها وتحمل المسؤولية لمواجهة مشكلاتها. [2]

ويمكن تعريف التنمية المحلية أنها:" مجهودات تمارس بواسطة مهنيين بجانب المواطنين بهدف دعم العلاقات الاجتماعية في المجتمع، وتحفيز المواطنين للمساعدة الذاتية، وتنمية القيادات الشعبية وتطوير أو إنشاء منظمات اجتماعية جديدة".[3]

بينما ينظر كل من جاكسون وديكسون باعتبارها "عملية تشجيع أبناء المجتمع المحلي على اتخاذ خطوات تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى، معتمدين في ذلك على أنفسهم.

كما تعرف بأنها: "جهد مخطط ومنظم لمساعدة الأفراد لاكتساب مهارات واتجاهات ومفاهيم مطلوبة لتحقيق مشاركتهم الديمقراطية الواسعة للحل الفعال لمشكلاتهم المحلية" .

لذلك فان التنمية المحلية هي :

- ✓ كل الجهود البشرية المبذولة من اجل إحداث التقدم وتحقيق النمو للمواطن والمجتمع.
- ✓ أنها ليست مجرد خطة أو برنامج او مشروع للنهوض بحياة المواطنين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، بل هي عمل إنساني مخطط ومرسوم يشمل كل القطاعات، ويمتد إلى كل المجالات وكافة المستويات لتحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب واكتشاف الموارد المادية والإنسانية وتوجيهها لتصبح عونا على تحقيق التقدم والرضا للمجتمع.
- ✓ إنها تعتمد على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين في كل العمليات حتى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك .

[1] عمر عمتوت، قاموس المصطلحات القانونية في التسيير شؤون الجماعات المحلية ،(الجزائر : دار هومه ، 2009),ص 82
[2] نبيل سمالوطي، علم اجتماع التنمية –دراسة في اجتماعيات العالم الثالث (بيروت : دار النهضة العربية، 1981)،ص167
[3] احمد مصطفى خاطر،تنمية المجتمعات المحلية : الاتجاهات المعاصرة –الاستراتيجيات –بحوث عمل وتشخيص المجتمع (الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،2005) ،ص20

- ✓ تطوير مستويات الحياة نحو الأحسن من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموار د الطبيعية والقضاء عل الأمية ورفع المستويات الصحية و والثقافية وتدعيم القيم الدينية .
- ✓ إنهاعملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع . [1]

وتعرف هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية تنمية المجتمع المحلي بأنه: "عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ، حيث يقومون بتحديد احتياجاتهم الجمعية والفردية والتعرف على مشاكل حياتهم الجمعية، كما يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات، وعلاج تلك المشكلات، وتنفيذ هذه الخطط معتمدين في ذلك على موارد ذاتية للمجتمع إلى أقصى حد ممكن، واستكمال هذه الموارد لذا لزم الأمر، عن طريق الخدمات والمساعدات المادية التي تقدمها الهيئات الحكومية والأهلية خارج نطاق المجتمع المحلي .

ويعرف "ارثردينهام " تنمية المجتمع المحلي بأنها :"الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية وزيادة طاقة الأهالي على المشاركة والتسيير الذاتي وتكامل الجهود فيما يتصل بشؤون المجتمع المحلي"[2]

وهناك تعريف أخر للأستاذ محي الدين صابر الذي يعتبرها: "مفهوم حديث لأسلوب عمل اجتماعي واقتصادي في مناطق محدودة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في الطريقة التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل مستويات عمليا وإداريا ." [3]

بناء على ما سبق يمكن تعريف التنمية المحلية كالأتي:

[1] رشاد احمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي (الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،2007),ص19.
[2] محمد عبد الفتاح، محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية (الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث،) 2006 ،ص 34
[3] سعاد طيبي،" المالية المحلية ودورها في عملية التنمية ", اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام (جامعة الجزائر: كلية الحقوق 2008 – 2009)،ص 203-204

- إنها عملية ديناميكية تتم على مستوى المجتمعات المحلية في الريف والمدينة
- إنها سلسلة من التغيرات التي توجه إلى بنية المجتمع ووظائفه بهدف المساهمة في تحقيق الأهداف العامة للمجتمع.
- تعمل على استثارة سكان المجتمع حتى يدركوا بأنفسهم احتياجاتهم ومشكلاتهم وكذا تلك الموارد المادية والبشرية الموجودة بالمجتمع والتي يمكن إيجادها
- تقوم على استثمار كافة الموارد الأهلية والحكومية أفضل استثمار ممكن في المجتمع المحلي الأكبر.
- تعمل على تنمية روح الديمقراطية من خلال مشاركة القيادات الشعبية في تحمل مسؤولياتهم تعمل على إحداث التغيرات الاجتماعية المقصودة في أهالي المجتمع والبيئة التي يسكنون فيها.
- تعتمد على الجهود المهنية من خلال استخدام المنهج العلمي لمواجهة الاحتياجات والمشكلات المجتمعية.[1]

و نخلص في الأخير على أن التنمية المحلية هي وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة و تعتمد على المشاركة الشعبية لان السكان المحليين لهم دراية بحاجياتهم وظروفهم، وبهدف تلبية حاجات المجتمع المحلى في كل المستويات منها ماهو اقتصادي، اجتماعي، سياسي وغيرها معتمدة في ذلك على جملة من ركائز لابد أن تقوم عليها أهمها تتمثل في توفر مورد بشري كفء وفعال .

[1] منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع -مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية (الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2001), ص 16- 17

المطلب الثاني : التطورالتاريخي للتنمية المحلية

من الضروري الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المحلية في الدول النامية بصورته الحالية قد مرة بفترة زمنية طويلة لكي يستقر على هذا الوضع الذي وصل إليه، وتقدر هذه الفترة بحوالي نصف قرن، فمنذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين شهدت الدول النامية العديد من البرامج ومشروعات التنمية لتطوير الريف، استخدمت في إطارها مصطلحات عديدة مثل "تنمية المجتمع" Développement Communiât " و التنمية الريفية " Développement Rural" و التنمية الريفية المتكاملة " Rural Integrated Développement وأخيرا "التنمية المحلية " Local Development.

وتجدر الإشارة إلى أن تنمية المناطق الريفية و المحلية قد أطلق عليها في البداية مصطلح تنمية المجتمع خاصة عام 1944 عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع، واعتبارها نقطة بداية في السياسات العامة وكما أوصى مؤتمر كمبردج في عام 1948بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل اعتمادا على المشاركة والمبادرة المحلية لأبناء المجتمع [1] . وفي عام 1954 أوصى مؤتمر "اشردج" الذي عقد لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي كما ساهم في تحديد مدلول لهذه التنمية وعلى مستوى الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة تم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة البيئية و أسباب الرقي الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الايجابية ومبادراته الذاتية علاوة على الجهود الحكومية .

[1] وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية لتنمية المحلية في الجزائر ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص :سياسات عامة وحكومات مقارنة (جامعة باتنة : كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009 - 2010),ص 54

ويلاحظ من ناحية أخرى إن مفهوم تنمية المجتمع قد تزامن معه أيضا مفهوما أخر هو مفهوم التنمية الريفية الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم والصحة والإسكان ومياه الشرب النقية والصرف الصحي وغيرها[1].

وقد أدى هذا التطور في فكرة التنمية إلى ظهور التنمية الريفية كعملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة تحسن الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والإسكان .

وأخيرا ظهر مفهوم التنمية المحلية، نظرا لان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة كان يركز فقط على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، وبالتالي أصبح هناك مفهوم جديد للتنمية يشمل ليس فقط تنمية المناطق الريفية، ولكن أيضا تنمية المناطق الحضرية، وهو مفهوم التنمية المحلية حيث أصبحت التنمية هنا تتجه إلى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية .[2]

[1] وفاء معاوي، نفس المرجع ، ص 54
[2] عبد المطلب عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص14 – 15

المطلب الثالث : اهداف التنمية المحلية

للتنمية المحلية أهداف تشمل عدة مجالات و تتمثل في :

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني .
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة .
- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على محافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وانجازها .
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.
- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع .
- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحالة الحداثة.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها .
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.
- تعزيز روح العمل الجماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .[1]

[1] _ أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية (الأردن : دار الوائل للنشر، 2010),ص 139 - 140

- وتهدف عملية تنمية المجتمع المحلي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان في منطقة جغرافية معينة قد تكون قرية، أو حيا أو حتى عدة قرى بهدف تنمية المجتمع المحلي إلى :

- ✓ تمكين المجتمعات المحلية من المساهمة بشكل فاعل في التقدم العام للمجتمع الكبير الذي تعيش فيه .
- ✓ تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المجتمع المحلي وإيجاد آلية لتوزيع العادل لمعطيات التنمية بينهم.
- ✓ تحقيق استخدام وتوظيف امثل للموارد الطبيعية والبشرية في هذه المجتمعات.[1]

وبالتالي فان للتنمية المحلية أهداف عدة تسعى إلى تحقيقها تمس أفراد المجتمع المحلي، قصد تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل هذه الأهداف في زيادة مشاركة الافراد المحليين في اتخاذ القرارات المحلية والتأثير على السياسات المتخذة في ما يخص المشاريع التنموية، وتقديم مقترحات في ذلك، لأنه أدرى بالظروف السائدة في وحدته المحلية، كما تعمل على تلبية رغبات سكان الوحدة المحلية في جميع المجالات، وتهدف التنمية المحلية إلى توفير موارد مالية تسهم في زيادة للمجالس المحلية قدراتها على القيام بمشاريعها لكي تكون لها استقلالية عن إعانات السلطة المركزية، وتساهم هذه الأهداف في تحقيق الرفاهية للمواطن.

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط ,التنمية المستدامة – فلسفتها وأساليبها وتخطيطها وأدوات قياسها (عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2007)،ص305

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للفساد الإداري والتنمية المحلية، وقمنا بتحديد المفاهيم الأساسية لكلا المفهومين من طرف الباحثين والمختصين، ووجدنا أن هناك العديد من التعاريف، وراجع ذلك لاختلاف وجهات نظر الباحثين حول مضمون المفهومين. واستنتجنا أن الفساد الإداري هو استغلال الموظف منصبه ونفوذه لتحقيق أغراض ومنافع خاصة، وانه ظاهرة عالمية لا تخلو منها دولة سواءا كانت متخلفة أو متقدمة، وإنما في الدول المتقدمة بنسب اقل وأصبح التصدي لهذه الظاهرة من أولويات مهام الدولة، وهذا لأثاره الخطيرة على كيانها .

كما استخلصنا أن التنمية المحلية هي جهود أفراد المجتمع المحلي سواء مواطنين أو منتخبين لتحسين أوضاعهم المحلية في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومستغلين في ذلك كل الإمكانيات المحلية لانجاز المشاريع التنموية لتحقيق رفاهية المواطن. والتنمية المحلية أصبحت في الوقت الراهن هدف تسعى الدول إلى تحقيقه .

الفصل الثاني : واقع الفساد الاداري والتنمية المحلية في الجزائر

تمهيد :

لقد أولت الجزائر في الوقت الراهن اهتماما كبيرا لقضايا التنمية، وأصبح هدف لابد من تحقيقه، وأدركت السلطات انه للوصول إلى تنمية وطنية شاملة لابد من تحقيق التنمية المحلية، لذا تم منح صلاحيات للسلطات المحلية لتحقيقها، وذلك بإقامة مشاريع تنموية محلية لتحقيق الرفاه للمواطن، بالإضافة إلى ضخ أموال طائلة لانجاز هذه المشاريع، لان هذه الصلاحيات الممنوحة للسلطات المحلية لم تستعمل لانجاز هذه المشاريع و إنما تم استغلالها لتحقيق مصالحهم الشخصية ، وهذا بسبب الانتشار الواسع لظاهرة الفساد الإداري في القطاعات سواء العام أو الخاص، والذي أثر على سير المشاريع التنموية وعمل على إعاقتها، إلى أن أصبحت الجزائر من بين الدول الأكثر فسادا في العالم على الرغم مما تزخر به من إمكانيات سواءا كانت مادية أو مالية أو بشرية، ونلمس انتشار واسع لهذه الظاهرة في الجزائر بعد1999 ، فالإدارة الجزائرية تعاني من كل مظاهر الفساد الإداري، وبما أن الإدارة هي أساس أي نشاط سواء كان سياسي اقتصادي، لذا سيؤثر على المشاريع التنموية الشاملة منها و المحلية، وسيتم التركيز في هذه الدراسة على تأثير الفساد الاداري على المشاريع التنموية المحلية.

المبحث الاول : الفساد الاداري في الجزائر

يعتبر الفساد الاداري من أخطر المشكلات التي تعترض قيام الأنظمة الديمقراطية، وتهدد الاستقرار السياسي و الإجتماعي للدول كما أنها أضحت اليوم من أكبر الصعوبات التي تعوق التنمية المحلية ، وهو الأمر الذي جعل المجتمع الدولي يجند طاقاته لمحاربتها .وفي البرنامج السياسي للسيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الذي قدمه للشعب الجزائري في أفريل 1999 يعتبر محاربة الفساد والرشوة من أكبر التحديات التي عقد العزم على محاربتها وتخليص المجتمع من آثارها السلبية، التي ما انفكت تهز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وجعلت من مبادئ العدل والمساواة التي تقوم عليها دولة القانون، مجرد شعارات دون أي محتوى ملموس وباعتبار أن الفساد ليس ظاهرة محلية واثاره تمتد خارج الحدود الوطنية .

المطلب الاول : مظاهر الفساد الاداري في الجزائر

تتعدد مظاهر وصور الفساد الاداري ،و يمكن حصر هذه المظاهر بشكل دقيق وكامل ، فهو يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها ، فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو رسمية أو أهلية ،وقد يهدف لتحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو مكسب اجتماعي ، وقد يكون الفساد فردي يمارسه الفرد بمبادرة شخصية ودون تنسيق مع أفراد أو جهات أخرى ، وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق ، ويشكل ذلك أخطر أنواع الفساد فهو يتغلغل في كافة بنيان المجتمع إداريا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا ،ويمكن إجمال أهم المظاهر التي يتمثل بها الفساد الإداري في النقاط التالية:

1. **الاختلاس والسرقة ونهب المال العام** : فمن بين أخطر مظاهر الفساد الإداري المتفشي في المؤسسات الحكومية هو إهدار وتبديد المال العام عن طريق شتى أساليب وطرق التحايل والنهب والسرقة والاختلاس والإسراف التي ينتهجها بعض الموظفين العامين ، الشيء الذي

ساهم في الإضرار بمقدراتنا المالية وتبديد لثرواتنا القومية، الشيء الذي أنهك مختلف المؤسسات الحكومية للمضي قدما، وتعريضها للإفلاس والإغلاق والخصخصة، ومختلف العقوبات والمتابعات القضائية في الوقت الذي كان المجتمع في حاجة ماسة لهذه الأموال للقيام بالمشاريع التي تكفل متطلبات التنمية المنشودة " ونعني باختلاس المال العام حيازة كاملة للشيء بعنصريه المادي والمعنوي بغير رضا مالكه أو حائزه[1] .

كما نعني باختلاس المال العام الحصول على أموال الدولة والتصرف بها بغير وجه حق ، ويعمل الاختلاس على زيادة اتساع رقعة الاقتصاد الريعي ويطرد النقود خارج دائرة الإنتاج [2] وتعتبر جريمة الاختلاس جريمة احتيالية يحتاج حدوثها إلى الذكاء والتخصص واصطناع المبررات العقلية والمنطقية ، استنادا إلى المنصب الذي يتولاه المختلس والذي عادة ما يكون من ذوي الخبرة والثقافة والتمرس في إدارة مناصب مالية أو إدارية ، حيث يقوم بالاستيلاء على العهدة المادية اوالمعنوية المؤتمن عليها بحكم وظيفته أو صلته المباشرة أو غير المباشرة بالشيء موضع الاختلاس بغير رضا أو علم أو موافقة مالكه أو حائزه ، وتحدث واقعة الاختلاس بصفة منفردة للفرد الذي يشترك معه فيها أحد وذلك بسبب ظروف تتعلق به دون غيره تدفع به إلى الجريمة.

2. **الرشوة والربح الغير مشروع:** يقول جونار ميردال في تحليله للفساد الإداري في دول جنوب آسيا: " إن الرشوة صارت من الحقائق الثابتة في الأجهزة الإدارية في هذه الدول، حيث تعاني كل الإدارات الحكومية والوكالات والشركات العامة ومكاتب التصدير وادا ارت الضرائب من انتشار الرشوة على نطاق واسع، بحيث يمكن القول إنه متى أعطيت السلطة الى موظف سيكون هناك مجال للرشوة، والتي بدورها تسير دولاب العمل الإداري " وتعد الرشوة من أكثر مظاهر الفساد شيوعا وانتشارا وتأثيرا . والرشوة تعني الحصول على الأموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل مخالف أصول المهنة وهي ليست ظاهرة عابرة أو

[1] حمدي عبد العظيم ، عولمة الفساد ، ط1 (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2008),ص27
[2] بشير مصيطفي ، الفساد الاداري : مدخل في المفهوم والتجليات، العدد13 (مصر: مجلة بحوث اقتصادية عربية ،2006), ص127

عرضية إنما ظاهرة مؤثرة يلتمسها كل فرد في تعامل وسلوك الموظف مع عامة المجتمع عندما يريد استغلال سلطته. وقد عرفت الرشوة انتشارا واسعا عند صغار الموظفين وعند كبار المديرين ، وهي تختلف بشكلها وطبيعتها ، فقد تكون ذات قيمة مادية أو تكون ذات طبيعة عينية ، وقد تأخذ مفاهيم وتفسيرات عدة، فمنهم من يسميها هدية ومنهم من يسميها مساعدة ومنهم من يسميها إكرامية والكل يعي أنها رشوة لا جوز بأي وجه حق مهما اختلفت تسمياتها [1]

3. **المحاباة والمحسوبية** : تعتبر من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب عالجا، فهي تنجم عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد و محاسبيه دون وجه حق، فهو فساد ناتج عن سوء نية وسوء قصد مع سبق الإصرار عليه و اعطاء حق من يستحق إلى من لا يستحق ، وأساس التمييز الصلة (الجهوية والرقابية)وبذلك تستغل الموارد وتشغل المناصب من قبل غير المؤهلين ، مما يؤدي إلى تركم ثروات هائلة لدى بعض الأفراد ، فتنشأ آثارا سلبية تنعكس على حياة المجتمعات والمواطنين نتيجة لهذه الممارسات .
4. **التزوير** : ويعد من أخطر الظواهر المنتشرة بكثرة في المؤسسات الحكومية ، ويقصد به اصطناع الأوراق والمستندات، وتقليد التوقيعات والأختام الرسمية أو الحكومية عن طريق الطباعة للشهادات والشيكات والأوراق التجارية والنقود المالية وهذا باستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة وقد يحدث التزوير أيضا بالأساليب التقليدية العادية أو اليدوية ، ويعتمد التزوير على الذكاء العقلي وفن التقليد ، وعادة ما يزور الموظف لمصلحته الخاصة أو مصلحة الغير للحصول على ثمن أو مقابل من عملية التزوير نستطيع القول أن التزوير يعد جريمة اقتصادية ادارية و تعتمد على تقليد ومحاكاة الحقيقة أو اختلاقها أو تحريفها بقصد غش الآخرين ، وهذا من أجل جني أو الحصول على منفعة ومصلحة لشخصه أو غيره.

[1] بشير مصيطفي ، مرجع سابق ، ص 130

5. **الغش** : وهو يعد من أكثر المظاهر انتشارا في المرافق العمومية ، وهو يعد من الأساليب الاجتماعية الملتوية التي يلجأ إليها بعض الفاسدين من موظفي الإدارات العمومية بهدف خداع الآخرين الذين يقبلون على طلب واقتناء خدماتها لتحقيق منافع ومصالح خاصة، فالغش سلوك إجرامي غير أخلاقي وظاهرة مرضية استوطنت نفوس بعض المرضى من موظفي الإدارات العامة لتحقيق منافع على حساب الآخرين أو للحصول على مكاسب مالية دون وجه حق.
6. **الابتزاز** : وهو سلوك غير أخلاقي متفشي لدى الكثير من المسئولين الكبار في المؤسسات الحكومية ، ويقصد به قيام كبار العاملين في قمة الهرم الوظيفي في المؤسسات الحكومية بالاحتيال الجبار المتعاملين معهم على تقديم مبالغ نقدية أو أشياء عينية أو غيرها ، وتهديدهم بأنهم في حالة عدم تقديم ما يطلب منهم يقومون بإيذائهم بدنيا أو نفسيا أو مراقبتهم أو تلفيق التهم لهم أو الإساءة والتشهير بهم بين الناس وعبر وسائل العالم ، أو إحالتهم على التحقيق الإداري أو توقيع عليهم جزاءات وعقوبات إدارية ، أو حرمانهم من بعض المزايا ، الامر الذي يجبر ضحاياهم على الاستجابة والرضوخ لتهديداتهم ودفع أو تقديم المقابل المالي أو العيني أو العالقة غير المشروعة مع النساء والفتيات الخاضعات لنفوذهم وسلطاتهم مقابل الترقية أو الحوافز و المكافآت.
7. **الواسطة** : فمن بين أهم مظاهر الفساد الإداري المتفشي في إداراتنا العامة استعمال الواسطة وتعد الواسطة من الظواهر الاجتماعية العامة التي تسود معظم المجتمعات إلا انها تختلف من مجتمع إلى آخر ، وتعتبر المجتمعات النامية أكثر تأثرا بها وبممارستها من المجتمعات المتقدمة وذلك لبيئتها الحضارية والاجتماعية القائمة على استمرار العالقات الأولية التقليدية وما يرتبط بها من قيم ومعايير ثقافية " وهي تعد وسيلة أو أداة يستخدمها الفرد أو الأفراد للوصول إلى شخص يملك سلطة القرار لتحقيق مصلحة لشخص أو أكثر،

وهي خارج القنوات واللوائح التنظيمية الرسمية ، وأحيانا ما تستخدم باسم عاطفة الخير وما يعرف بالشفقة أو الشفاعة .[1]

8. **التباهي والتعسف في استعمال النفوذ و السلطات الممنوحة للموظف** : وهو سلوك غير أخلاقي ،إذ وفي غياب الرقابة يستغل الموظفون العموميون مواقعهم وصلاحياتهم في ابتزاز المواطنين للحصول على مكافآت غير قانونية ، دون اعتراض الأفراد خوفا من معاداة موظفي الحكومة والتعرض للاذى الشخصي " مما يؤدي إلى حرمان المواطن من حقه في الاعتراض على أي استغلال للسلطة ، مما يؤدي إلى زيادة الفساد واستفحاله ، فتصبح الوظيفة بالنسبة لمثل هؤلاء الموظفين مرتعا خصبا للتسلط وبسط النفوذ وتحقيق الأهداف والمصالح الخاصة الغير المشروعة على حساب الأهداف والمصالح العامة المشروعة " [2] , فجهل بعض الموظفين ووصول غالبيتهم للحصول على الوظيفة بالطرق الغير المشروعة جعلهم يتباهون ويختالون في استعمال السلطات الممنوحة وبان ما يقدمونه لهم من خدمات لهم ، ويتعسفون في استعمالها من أجل كيد المواطنين والتحايل عليهم و ايهامهم هو مجرد منحة ومنة منهم وفضل ، فيبدو أن الإدارة العامة ولحد الآن فشلت في نقل الصورة الصحيحة التي يتبين من خلالها أن الموظف العام خادما للشعب وليس سيدا له.

9. **انتشار ظاهرة التسيب الإداري (الانتهازية والمتاجرة بالوظيفة)** : فمن بين أهم المظاهر التي يتجلى بها الفساد الإداري في وسط المنظمات الحكومية هو انتشار مظاهر التسيب الإداري "فلقد أصبحنا نلاحظ انتشار أنواع معينة من السلوك بين الموظفين العاملين بالإدارة العامة خصوصا ، كعدم الشعور بالمسؤولية ، والتراخي في أداء الواجبات ، واهمال العمل والتجار بالوظيفة والانتهازية ، والميل إلى استغلال الإدارة لتحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة ، والانحراف بالسلطة واستخدامها في غير مجالاتها ، وتشويه

[1] فايز الجبالي ،" معنى الوساطة واسبابها لدى الشباب في المجتمع الاردني "،دراسة تحليلية من منظور اجتماعي المجلد 21 (الاردن : مجلة مؤتة ، 1996), ص78

[2] جاسم محمد الذهبي ، الفساد الإداري في العراق ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، (واشنطن:2004) ،ص7

القرارات الإدارية وعرقلة تنفيذها ، وهذا من شأنه الإساءة والإضرار بالمواطنين والمصلحة العامة على حد سواء .[1]

10. **عدم التزام الموظف بتكريس نفسه للعمل الوظيفي (المسؤولية واللامبالاة)** : من بين أعراض الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية عدم تكريس الموظفين جميع أوقات عملهم لخدمة المؤسسة فالعدد الأكبر من العمال لا يتقيدون بالدوام الرسمي ، والأدهى من ذلك أن بعضهم لا يتقيدون الا بمواعيد الحضور والانصراف، بحيث لا يمضون الا بضع ساعات قليلة في مكاتبهم الإدارية لإثبات دوامهم ، وهناك بعض الموظفين من يجمع عمله في الإدارة مع عمال إضافيا في القطاع الخاص أو المهن الحرة ،ونجدهم خالل الساعات القليلة التي يقضونها بالإدارة ولا يبذلون كل طاقاتهم ألن كل اهتمامهم منصب على مسؤولياتهم الخاصة التي تنتظرهم والتي تبدوا في رأيهم أكثر أهمية من غيرها ، كما يلجأ بعض الموظفين إلى التهرب من مسؤولياتهم بأساليب متعددة كالتأخر أو التغيب بدون عذر شرعي عن الحضور إلى مكان العمل أو الخروج أثناء أوقات الدوام الرسمي لقضاء مصالحهم الخاصة غير مبالين بالمسؤولية المادية والأدبية الملقاة على عاتقهم ، وفي بعض الأحيان يلجأ الموظف إلى الانسحاب النفسي من العمل ، حيث نجده قابعا وراء مكتبه خلال فترة الدوام الرسمي إلا أنه لا ينجز أي عمل وهذا السلوك يؤدي إلى تراكم معاملات المواطنين وتأخير أعمالهم وعدم إنجازها ، وفي بعض الأحيان قد نجد الموظف يقضي عمله في قراءة الصحف والمجلات أو استقبال الضيوف وتبادل الأحاديث الشخصية معهم دون مراعاة لقيمة الوقت المخصص للعمل .

11. **الاهمال الوظيفي واستغلال وسائل ومعدات المؤسسة في خدمة أغراض شخصية:** من بين أهم مظاهر الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية الجزائرية هو تعديها واستغلالها لوسائل ومعدات العمل في قضاء مصالحهم الخاصة ، حيث كثيرا ما نلاحظ في إدارتنا

[1] اسماعيل قرة وآخرون ، تنمية الموارد البشرية (الجزائر : عين مليلة ،دار الهدى للنشر والتوزيع، 2002) ، ص25

العامة استعمال سيارات المؤسسة في قضاء المشاوير الخاصة أو استعمال المعدات المكتبة والمطبعية ألمور شخصية ، كما يلاحظ أيضا في هذا الصدد إتلاف بعض المعدات والوسائل نتيجة للامبالاة والإهمال الصادرة عن بعض الموظفين العامين.

12. **عدم المحافظة على الاسرار المهنية** : فمن بين أهم تمثيلات الفساد الإداري في المنظمات الحكومية هو عدم تكتم بعض الموظفين العاملين بها على أسرار مؤسساتهم ، بحيث نجد البعض منهم قد يجرأ على البوح ببعض الأسرار المتعلقة بالمناقصات الوطنية لكي يرسيها على أحد المتعاملين دون سواه ، أو قد يجرؤون على بيع بعض الأسرار للمؤسسات الخاصة المنافسة .

13. **كثرة وتعقد الإجراءات الإدارية** : أيضا من بين تجليات ومظاهر الفساد في الإدارات العامة ومما زاد في تفاقم آثارها السيئة المنتنة هو كثرة وتعقد الإجراءات الإدارية " فمما يلاحظ غموض و إطالة الإجراءات والنظم والتعليمات إلى الحد الذي أصبح فيه المواطن يعتقد أن الموظف يستطيع أن يمنح أو يمنع وأن ينفذ أو يؤجل ذلك ، ونتيجة لذلك فقد وجد المواطن البسيط نفسه مرغما على إتباع وسائل وأساليب التملق والاستعطاف والمحسوبية ، بل تعدى ذلك إلى استعماله بعض الأساليب الغير المشروعة للوصول إلى الموظف واقناعه بضرورة إنجاز العمل بالسرعة المطلوبة دون تباطؤ أو عرقلة .[1]

14. غياب وانعدام الضمير المهني لبعض الموظفين العامين : أيضا من بين أهم تمثيلات الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية هو عدم تجرد واستقامة بعض موظفي الإدارات العامة ، فغالبية السلوكيات التي يتعامل بها الموظفين العامين مع المواطنين ال تخلوا من تحيزهم للاعتبارات الشخصية أو الاسرية أو الطائفية أو العرقية أو السياسية ،وأصبحوا يجيزون لأنفسهم قبول الهدايا والإكراميات وحتى تورطهم في مختلف أشكال الرشوة ، مما قد يؤذي إلى شراء ضمير وذمة الموظف بشكل فعلي وهذه تعد كارثة حقيقية ، وذلك لان ظاهرة الرشوة تتجاوز آثارها وسلبياتها سلوك الفرد أو مجموعة الأفراد الذين يمارسونها لتشمل

[1] اسماعيل قرة واخرون ، نفس المرجع ، ص 29

المجتمع بكل قطاعاته ، بحيث أنها تضعف من فاعلية المشاريع الاقتصادية ، كما أنها تحدث خلال خطيرا في منظومة القيم والمثل الاجتماعية ، كما أنها تصيب أجهزة الدولة بالشلل وتحد من فاعليتها في تحقيق الأهداف الطموحة لخطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

15. **عدم التزام الموظف بمعايير أخلاقيات المهنة (عدم النزاهة والاستقامة)** إن ما تشهده الادارة العامة من عدم التزام موظفيها بمعايير النزاهة والاستقامة التي تدعوا إلى ضرورة معاملة جميع المواطنين بشكل متساو ي وعادل وعدم محاباة أي شخص أو مجموعة ما على أي شخص أو مجموعة أخرى فغالبية موظفي الإدارات العامة إن صح القول لا يتحلون بالأخلاقيات الفاضلة وال يستطيعون تمثل فكرة الصالح العام والتمتع بالحاسة السياسية ، ولم يستطيعوا بعد من إدراك أن الوظيفة التي يشغلوها هي تكليف مفروض عليهم لخدمة جميع المواطنين[1].

16. **انعدام الطاعة التسلسلية بين موظفي الإدارات العامة :** فأحد أهم مظاهر الفساد الإداري عدم إطاعة المرؤوسين للرؤساء ، فمن المتعارف عليه أنه ووفقا لمبدأ التسلسل الهرمي أو التربوي يتوجب على كل موظف إطاعة أوامر رؤسائه و التي ال تتعارض مع القوانين ، غير أن ما يسود بين الموظفين في مختلف مستوياتهم هو عدم الاكتراث لأوامر رؤسائهم ، وذلك ألن شغل الوظائف الإدارية بالنسبة لعدد معتبر لا يتم على أسس قانونية وموضوعية وانما يخضع لاعتبارات كثيرة ، ومن شأن مثل هذا الوضع خلق بؤر توتر وصراعات هامشية بين الرؤساء والمرؤوسين ، مما ينعكس بسلبياته الخطيرة على حسن سير المرافق العامة وعلى مصالح المواطنين ، والحقيقة أن إحساس الرئيس بالاستهانة بالأوامر التي يوجهها للمرؤوسين، ومحاولة المرؤوسين التملص من إطاعة تلك الأوامر هو بمثابة أداة هدم

[1] نفس المرجع ، ص 31

في التنظيم الإداري ، ومظهرا من مظاهر تخلف الجهاز الإداري يجب تجاوزه ، بل إنه مرض خطير ينبغي علاجه .

17. **بطأ ورداءة الخدمات والمعاملات الحكومية** : أيضا من بين أهم مظاهر الفساد الإداري عدم جودة وبطأ خدمات المؤسسات الحكومية بالمقارنة بنظيراتها في القطاع الخاص ، فكثيرا ما نجد عبارات التذمر والسخط وعدم الرضا التي يبدونها المواطنين إزاء الخدمات المقدمة من طرف الادارات العمومية ، وهذا راجع لنقص تكوين وتسيب واهمال ولامبالاة الموظفين الحكوميين خاصة في ظل غياب نظام رقابي صارم ورادع وفعال يلجمهم عن التراخي في أداء مهامهم وواجباتهم المهنية ، فكثيرا ما يصادف المواطنين الأخطاء والأغلاط في الشهادات والوثائق المستخرجة ،وكثيرا ما ينتظر المواطنين لمدة قياسية وخيالية في سبيل قضاء خدمة أو مصلحة ال تستدعي إلا دقائق معدودات لإنجازها في القطاع الخاص.

المطلب الثاني : اسباب انتشار الفساد الاداري في الجزائر

إن انتشار ظاهرة الفساد الإداري يعكس ضعف المنظومة الاقتصادية و السياسية و القانونية للدول باعتبار أن انتشار ممارسي الفساد يحاولون دائما إخفاءه عن أعين المسؤولين و هذا راجع لعدة أسباب تجعل المرتكبين لهذه الأفعال يقدمون على مداولة وتنفيذ هذه الظاهرة.

الفرع الأول : الأسباب السياسية و الاقتصادية

1. **الاسباب السياسية** : تعتبر أزمة الشرعية العامل الرئيسي للأزمة المركبة التي تعرفها الجزائر، فمنذ تحقيق الهدف الذي رسمته الثورة الجزائرية وهو الاستقلال الوطني في 5 جويلية 1962 ، أصبحت إشكالية الشرعية التي يستند إليها أي نظام سياسي في الجزائر تطرح نفسها بحدة فمن الشرعية الدستورية في عهد الرئيس بن بلة إلى الشرعية الثورية

في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين ،إلى الشرعية الدستورية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، إلى الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد في الفترة ما بين 1992 إلى 1999 ، والتي طرحت فيها إشكالية الشرعية الشعبية بكل قوة نتيجة تصارع القوى والزمر على دواليب الحكم ،إلى حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي يستمد شرعية حكمه من الإرادة الشعبية ، و في مرحلة ما الرجل التاريخي المنقذ للجزائر من أزمتها المتعددة الجوانب ،رغم أنها تحولت هذه المرحلة إلى أكثر المراحل في تاريخ الجزائر فسادا سياسيا اداريا وماليا [1] وسنحاول فيما يلي حصر أهم الأسباب السياسية لظاهرة الفساد في الجزائر من خلال النقاط التالية :

لا يختلف اثنان في القول أن التسلط هو منبع الفساد وكل نظام استبدادي وشمولي يستخدم القمع والفساد والزبونية في إدارة الشؤون العامة، يعجز عن وضع حد لفساد النخبة وتطهير المؤسسات من العناصر الفاسدة التي يستعملها للحفاظ عن إستقراره وديمومته وهو حالة النظام الجزائري في كثير من مراحله .

- ضعف البنية المؤسسية السياسية والإدارية وغياب المحاسبة والشفافية. فجل المؤسسات السياسية منقوصة الشرعية (برلمان، أحزاب، حكومة...الخ) . [2]كما أن المؤسسات الإدارية تعاني من البيروقراطية والرشوة والجهوية والمحاباة مما يفقدها المصداقية لدى المواطن.
- ضعف مفهوم المواطنة وعدم وجود عقد إجتماعي لعالقة الحكام بالمحكومين، من خلال دستور واضح ومحدد وعصري، يستجيب لحاجيات التطور كحرية التعبير وحق الاعتقاد

[1] على بقشيش, إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية و تطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر ،دراسة غير منشورة ، ط3 (الجزائر : كلية العلوم السياسية والاعلام ,2012) ص 221

[2] عبد المحسن شعبان، الحكم الصالح و التنمية المستدامة، الملتقى الدولي ، الحكم الراشد و دوره في التنمية المستدامة ، (الجزائر، 2009) ص9

وتأسيس الأحزاب والجمعيات والنقابات، وضعف المشاركة السياسية، وتفشي الأمراض الاجتماعية مثل الجهوية وغيرها[1]، وهذه المواصفات تنطبق على جل البلدان النامية ومنها الجزائر التي لم تعرف تحول حقيقي إلى نظام ديمقراطي تتجسد فيه صفات المواطنة الحقة.

- ضعف المشاركة السياسية وحالة المجتمع المدني ،حيث أن الجزائر مازالت تعاني من مخلفات النظام الأحادي الذي يتميز بالاحتكار السياسي وسيطرة ذهنية التسيير المركزي للشؤون العامة، وفقدان حق التصويت لمضمونه كتعبير مباشر للمشاركة ،حيث تحولت المشاركة في عهد الانفتاح الديمقراطي إلى مشاركة شكلية غير مؤثرة ومبرمجة وفق ما تريده السلطة، ومشاركة موسمية مرتبطة بالمواعيد الانتخابية فقط، رغم النسب الضئيلة للمشاركة التي تسجلها المواعيد الإنتخابية حيث بلغت في الانتخابات التشريعية % 46وهذا ما يبين أن المواطن أصبح غير مقتنع بهذه, الانتخابات مما جعل المقاطعة سلوكا معبرا عن أزمة الحكم التي جرت في 30 ماي 2002 . وهذه الوضعية أنتجت مؤسسات سياسية منقوصة الشرعية ومنتخبين مشكوك في نزاهتهم وخدمتهم للصالح العام، فتلوثت الممارسة السياسية بسلوكيات فاسدة، ناتجة عن استعمال المال لشراء الأصوات وقضاء المصالح وعوض أن تكون المؤسسات السياسية هي التي (برلمان، حكومة، أحزاب...) تحارب الفساد أصبحت منتجة له.
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة ، كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب إستقلالية ونزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد[2]
- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها وتهميش أدوارها ،حيث نصب المرصد الوطني لمكافحة الفساد والوقاية منه في الجزائر، ولكن خضوعه التام لوصاية الأجهزة الحكومية سيجعله مكتب تسجيل لا اكثر ولا أقل .

[1] عبد المحسن شعبان ، مرجع سابق ، ص 9
[2] على بقشيش ، مرجع سابق ، ص 203

- عدم الاستقرار السياسي أو رفض التداول السلمي الديمقراطي على السلطة وخاصة في المرحلة الانتقالية التي أعقبت توقيف المسار الانتخابي في 11 جانفي 1992 والتي ترتبت عليها مؤسسات ادارية سياسية منقوصة الشرعية مما كرس سلوكيات وأخطاء غير خاضعة للرقابة ، فطيلة هذه المرحلة التي امتدت إلى غاية 1994، وما بعدها لم يقدم وزيرا واحدا استقالته نتيجة خطأ أو لتحمل مسؤولية فشل مشروع ما ،وفي البرلمان لم يقدم وال توصية بإقالة وزير في الحكومات المتعاقبة.

ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وعدم اتخاذ إجراءات ردعية ضد من ثبت في حقهم الفساد بسبب انغماسها في الفساد أو انغماس بعض عناصرها ،وخير مثال على ذلك قضية (بنك الخليفة)التي أطلق عليها قضية القرن في الجزائر والتي جعلت من صيدلي بسيط يتحول في ظرف وجيز إلى ملياردير يملك العديد من المؤسسات والاستثمارات، وما كان ليصل إلى الحصول على هذه الثروة لولا تواطؤ العديد من مسؤولي الدولة في مد يد العون له للحصول على هذه الامتيازات. ومثلما لا أحد بإمكانه أن يجزم أيهما السبب فيما وقع من وراء بنك الخليفة أهي سياسية أم نوعية الاقتصاد؟ مثلما لا يمكن الفصل بين السياسي والمالي والقضائي في هذه القضية المعروضة على الضمير الجماعي للجزائريين وليس فقط على محكمة الجنايات، عندما تستمع إلى شهادات الشهود أو المتورطين أو المحامين أو رجال القانون تصل دائما إلى محطة واحدة : أين كانت الدولة؟ .[1]

- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المهتمة بالرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحياد في عملها ،وهذا يعود إلى طبيعة تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر التي ساهمت الدولة في إنشاءها وتمويلها ،وضعف تركيبتها البشرية مما جعلها

[1] كمال جوزي و آخرون ، " امبراطورية السالم، قضية احتيال القرن " ،منشورات الخبر (الجزائر : دار الحكمة ، 2007)، ص9

أدوات وأبـواق تسـتخدم لتمجيـد السياسـات الحكوميـة وتلميـع صـورة المسـؤولين سـواء علـى المستوى المحلي أو المستوى الوطني.

- غياب حرية الاعلام وعدم السماح للمواطنين بالوصـول إلـى المعلومات والسجلات العامة ممـا يحـول دون ممارسـتهم لـدورهم الرقـابي علـى عمـل الأجهـزة الحكوميـة والمؤسسـات العمومية فوسائل الاعلام الثقيل (كتلفزيون) محتكرة من قبل الدولة، ولا يمكنها أن تتناول بعض الموضوعات كالفساد باعتبارها خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها أو الخوض فيها. وعلى العموم فإن طبيعة نظام الحكم المركزية وانعدام حرية التعبير وانعدام الشفافية فـي تسـيير الشـؤون العامـة، وغيرهـا مـن العوامـل الأخـرى تسـاعد كلهـا فـي وجـود الفسـاد وانتشاره.

2. الاسباب الاقتصادية :

تعتبر الجزائر أكبر بلد إفريقي، وتتوفر على ثروات طبيعية كبيرة وخاصة المحروقات مما جعلها دولـة ريعيـة بامتيـاز حيـث تشـكل المحروقـات نسـبة تفـوق 95%مـن مجمـوع مـداخيلها السـنوية، وبالإضـافة إلـى ذلـك فـإن سياسـات التنميـة المعتمـدة فـي الجزائـر منـذ الاستقلال والـى يومنـا هذا تعتمـد مخططـات ثلاثيـة ورباعيـة وخماسـية ذات حجـم اسـتثمار ضـخم 57 مليـار دولار المخطـط الخماسـي (1999. 2003) .150 دولار المخطـط الخماسـي (2004،2009) المخطـط الخماسـي ،المخطـط الخماسـي (2010. 2014) 286 مليار دولار. إن وجـود مثـل هـذه المبـالغ كاسـتثمارات عموميـة جعلهـا مطمـع العديـد مـن المقـاولين والممـولين والمسـيرين الـوطنيين أو الأجانـب، وفـي غيـاب وعـدم تفعيـل آليـات الرقابـة فإنـه تـم هـدر الكثيـر مـن الأمـوال فـي مشـاريع وهميـة أحيانـا وغيـر متطابقـة مـع المعايير أحيانا أخرى. ويجب الملاحظة أن كثير من الباحثين يربطون بين تفشي الفساد و مفهوم الدولـة الريعيـة التـي تتـوفر علـى مـوارد ماليـة هائلـة ،ولكـن ظهـور أعمـال الشـغب و الاحتجاجات فـي ظـل النعمـة البتروليـة (ارتفـاع أسـعار النفـط) يطـرح تسـاؤل : لمـاذا ال

يسمح توزيع الريع كما تدعي ذلك نظرية" الدولة الريعية "شراء التأييد الشعبي ؟ وكيف يمكن تفسير انتشار ظاهرة الفساد في أنظمة غير ريعية كتونس والمغرب ،فالفساد إذن مستقل عن الريع البترولي؟[1]

وعليه يمكننا إجمال أهم الأسباب الاقتصادية للفساد في الجزائر في النقاط التالية:

- ضخامة حجم المشاريع في القطاع العام وصرف مبالغ هائلة عليها وتشعب القنوات الانفاقية ، مما يغري بعض المواطنين الطامعين في الكسب السريع.[2]
- تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع إلى المساءلة، فهم يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوي.
- اتساع الهوة بين كتلة الأجور والقدرة الشرائية. فرغم الزيادات في الأجور التي أقرتها الحكومة ابتداء من 01/01 /2008 فإن ذلك لم يحدث توازنا في ميزانيات الأسر نتيجة الغلاء الفاحش في أسعار مواد الاستهلاك والخدمات والزيادات المستمرة في أسعار هذه المواد، مما جعل الموظف العمومي محل إغراءات ورشاوي للحصول على موارد مالية إضافية لسد حاجياته الاستهلاكية المتزايدة .[3]
- عدم جدية الحكومة في توفير مناخ استثمار يتميز بالشفافية والرشادة الاقتصادية و أخلقة المناخ الاقتصادي حيث يقول الخبراء أن مسؤولية الحكومة كاملة في هذا الموضوع، حيث يعني الخطاب الرسمي المتعلق بأخلقة المناخ الاقتصادي ، وزيادة الشفافية مجرد كلام مناسباتي لتزيين وجه الحكومات المتعاقبة أمام نظرائها، وأمام الهيئات والمنظمات الدولية فضال عن سعي الحكومة في عرقلة الأجهزة والمؤسسات المخولة دستوريا في مراقبة المال العام، وطرق إنفاقه ومنها مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، والبرلمان الذي منع نوابه من المبادرة بلجان تحقيق في قضايا الفساد، وبمنع نوابه من الكشف عن نتائج

[1] علي بقشيش ، مرجع سابق ، ص 211
[2] مقدم مصطفى و حليمي وهيبة ،" الفساد الاداري و الحكم الراشد كوسيلة لمكافحته " ،الملتقى الوطني حول الإصلاح الإداري و التنمية الاقتصادية (خميس مليانة : المركز الجامعي ، 2006) ،ص121
[3]Mohamed hachmaoni, en algerie la corruption colonise l'état , jornal la nationl(,algerie , 18/07/2011.3

لجان التحقيق في ملف السكر والزيت فكيف سيكون الأمرلو تم التحقيق في ملف الخليفة أو شركة سوناطراك أو الطريق السريع شرق–غرب [1]

هذا المناخ الغير السليم الذي يتميز بالضبابية والغموض وعدم الاحتكام إلى القانون والعدالة في شفافية تامة يشجع على تكريس الفساد الإداري والمالي في تعاملات المؤسسات والأفراد و وجود بعض القوانين والتشريعات التي يكتنفها الغموض وعدم الوضوح خاصة القوانين الضريبية والمالية ، مما يترك هامشا للجهاز البيروقراطي في تفسيرها وتطبيقها حسب مصالحه الشخصية، وينطبق ذلك على القوانين التي تتعلق بالترخيص بالاستثمار أو رخص الاستيراد. إن البيروقراطية في هذا الميدان لها سلطات واسعة في تفسير وتبرير القرارات وفق فهمها للقوانين والتشريعات المعمول بها ،فهي بإمكانها قبول أو رفض أي مشروع اقتصادي حسب مصالحها الخاصة .

الفرع الثاني : الاسباب الاجتماعية الثقافية والاسباب الادارية القانونية

1. **الاسباب الاجتماعية الثقافية :** لقد أصبح الفساد ظاهرة اجتماعية روتينية ومعدية في الجزائر وهو مرتبط بسير عمل الإدارة والعدالة والمؤسسات والهيئات العامة، فالفساد الصغير أصبح أكثر انتشارا ووضوحا في أوساط المواطنين ألنه أصبح منتشرا جدا في المصالح التي يفترض أنها في خدمة المواطن .أما الفساد الكبير فيمكن تحديد بدايته بتطبيق سياسة التصنيع الضخمة في البلاد ونمو إستيراد منتوجات الاستهلاك التي أعقبت ارتفاع الأجور ،و تحسن وضعية العمل منذ نهاية الستينات والسبعينات منذ القرن الماضي . إن المجتمع الجزائري تنتشر فيه بعض الأمراض الوظيفية والبيروقراطية كرست كثيرا من مظاهر الفساد والرشوة و المحسوبية والجهوية والمحاباة[2]. وسنحاول فيما يلي حصر أهم الأسباب الاجتماعية والثقافية للفساد:

[1] عبد الوهاب بوكروح، الرشوة و الفساد يكبدان الجزائر 30 مليار دولار من2000 ،جريدة الخبر اليومي العدد: 3499 (الجزائر 2011/12/10) ، ص 2.

[2] أحمد بن بيتور، " حتمية التغيير...كيف و لماذا ؟ " جريدة الخبر اليومية العدد: 5964 (السبت 2011/08/27.)

- إنشار وسيطرة العالقات الشخصية في الحياة الإجتماعية والسياسية المبنية على الولاءات العشائرية أو القبلية والجهوية والأسرية و الصالحية على حساب العالقات والمصالح الوطنية فأصبح الشعور بالانتماء إلى هذه العناصر السابقة الذكر أكثر أهمية من الانتماء إلى مصالح الدولة الوطنية التي يفترض أنها فوق الأشخاص والجهة والمصالح.
- ظهور فئة اجتماعية حققت رفاه اقتصادي ومالي معتبر في ظرف قياسي دون أن تكون تمتلك مبررات الحصول على هذه الثروات ،وهذا نتيجة لأعمال الفساد والرشوة والمحسوبية والمتاجرة بالمال العام و الغش في الصفقات وانجاز الأعمال المقاوالتية...الخ ، مما جعل كثيرا من أفراد المجتمع ينظر إلى هذه الفئة على أساس أنها فئة (شطار) ، وجعل سلم القيم يصبح في غير موضعه الحقيقي فأصبح الفاسد والراشي والغشاش (شاطرا) في الخطاب الشعبي.
- انتشار مظاهر الفقر والتهميش الإجتماعي لدى فئات عريضة من المجتمع، مما جعلها عرضة الابتزاز أصحاب المال والوظائف والمناصب المهمة، سواء في شراء أصواتهم خلال الحملات الانتخابية أو عدم تطبيق قوانين وتشريعات العمل عند تشغيلهم، أو حتى استعمالهم في تجارة الممنوعات كالمخدرات والسالح والدعارة وكل مظاهر الفساد المرتبطة بالفقر والتهميش الإجتماعي .

انتشار البطالة بصورة كبيرة بين مختلف فئات المجتمع خاصة فئة الشباب مما جعل الكثير منهم يلجأ إلى الأسواق الموازية للقيام بأنشطة تجارية وحتى أنشطة مخالفة للقوانين، وممنوعة كالإتجار في الكحول والمخدرات والممنوعات ،رغم أن هذه الأنشطة تغطي على نشاطات مشبوهة ورؤوس أموال كبيرة مجهولة المصدر كنوع من تبيض الأموال . وحسب بعض الإحصائيات فإن معدل البطالة بلغ % 45 سنة 2000 و 17 مليون شخص يعيشون تحت مستوى خط الفقر من ضمن 32 مليون نسمة، إضافة حركة النزوح الريفي التي تقدرها نفس المصادر بحوالي أربعة (4)مليون نازح خلال فترة

التسعينات . ورغم التحسن الكبير الذي عرفته الجزائر خالل السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع المداخيل من البترول والغاز ،فإن مظاهر الفقر والتهميش الإجتماعي والبطالة مازالت موجودة في أوساط المجتمع، وما مظاهر الاحتجاج والتظاهر وغلق الطرق وحرق المرافق العمومية، إلا تعبيرا عن عمق هذه المشاكل الإجتماعية رغم المجهود الكبير الذي تقوم به الدولة في مختلف القطاعات وخاصة الخدمات.

- إستغلال النفوذ والصراع من أجل الحصول على مناصب قيادية لتحقيق أهداف ذاتية ،وهذا يؤدي إلى تقديم المصلحة الذاتية على المصلحة العامة ،حيث أصبح هم القيادة البيروقراطية ليس تفعيل القرارات والسلوك وانما العكس من ذلك هو جمع الثروة بكل الوسائل، فانتشرت المظاهر غير الأخلاقية، كالرشوة والتزوير في أوساط الموظفين والمنتسبين إلى الإدارة.[1]

وعلى العموم فإن الأسباب الاجتماعية والثقافية تتلخص في المستوى الإجتماعي والثقافي الذي وصله المجتمع، فالمشاكل الإجتماعية والمرتبطة أساسا بتدني مستوى المداخيل وانتشار مظاهر الفقر والعوز الإجتماعي وانتشار الجهل والأمية ،وعدم نضج قيم المواطنة لدى الفرد الجزائري ، كلها عوامل تدفع إلى الاتجاه نحو سلوكيات فاسدة متنافية مع القيم الإجتماعية والدينية السوية، التي يحث عليها ديننا الاسلامي الحنيف وتكرسها قيم وتقاليد المجتمع الجزائري العريق.

[1] كامل الشيرازي ، اتساع مؤشرات الفساد في الجزائر، آخر تحديث(2007/12/29) ، على الرابط : http://www.elaph.com/ElaphWeb/AkhbarKhasa/1466.http

2. الاسباب الادارية والقانونية :

تعتبر الأجهزة الإدارية الحكومية البيئة الخصبة التي يظهر فيها الفساد الإداري والمالي، ونظرا لسيطرة الأجهزة على المعاملات الإدارية وتشابك علاقاتها وتعقد إجراءاتها اتجاه الجمهور المتعامل معها فالأجهزة الإدارية الحكومية في الجزائر تكاد تسيطر على كل المعاملات الإدارية بين المواطنين والمرافق العامة، مما جعل هذا الجهاز الإداري يتميز بالبيروقراطية وتفقد الإجراءات وطولها. وبالنظر للوضعية المهنية والوظيفية التي يعيشها عمال هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الاقتصادية والإنتاجية الأخرى، والتي تتميز بتدني الأجور وانخفاض الحوافز، فإن كثيرا من موظفي هذا الجهاز أصبحوا عرضة للمساومات والرشاوى من أصحاب المصالح المتعاملين مع الجهاز. وعليه يمكن حصر أهم الأسباب الإدارية للفساد في الجزائر فيما يلي:

- زيادة التضخم الوظيفي والتنظيمي للجهاز الحكومي وتحوله إلى هيكل هش، وقد اقترن هذا التضخم المؤسسي بتداخل وازدواج في اختصاصات أجهزته وتفاقم مشكلة التنسيق على مختلف المستويات.
- تحول الجهاز البيروقراطي الحكومي إلى مركز قوة في المجتمع الجزائري يسيطر على موارد الأمة دون رقابة خارجية فعالة نتيجة عدم وجود سلطة تشريعية فعالة، وسلطة قضائية مستقلة، ومكن هذا الاختلال النخبة البيروقراطية أن تتحصن وأن تكتسب مناعة ضد المساءلة والحساب، وكذا الاصلاح والتنمية الادارية .
- نمو الأعراض البيروقراطية (المرضية) الجزائرية من الافراط في الرسمية والشكلية والجهود ومقاومة التغيير و تحويل الوسائل إلى غايات، وهذا أمر فتح الباب للعالقات الشخصية، وتقديم الرشاوي والهدايا، لقضاء المصالح وتجاوز العراقيل البيروقراطية.

- هجرة الكفاءات الإدارية الجزائرية، وافتقار الادارة إلى الكوادر الماهرة القادرة على تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية، ويرجع هذا المشكل إلى أسباب متعددة منها إن عملية التوظيف تتأثر بالاعتبارات الشخصية كالوساطة وتقديم أهل الثقة على أهل الخبرة في تولي المناصب القيادية وفي الترقية وفي منح الحوافز . وانجاز هذا في المناصب السياسية العليا فإنه يصبح غير مناسب في الوظائف التقنية والإدارية.

و تأثير المحيط الاجتماعي والاقتصادي وانتشار ظاهرة الثراء بلا سبب والمساومة على حساب المصلحة العامة لكسب مصالح شخصية .

- إنتشار المظاهر السلبية في المؤسسات الإدارية نتيجة انحسار المد القيمي الأخلاقي، وتحلل العاملين فيها من القيم المهنية والأخلاق الوظيفية إلى توجيه سلوكهم وتحرك قراراتهم وترشد تصرفاتهم الرسمية وغير الرسمية.
- التهرب من المسؤولية وانتشار أساليب الاتكال في مختلف المستويات البيروقراطية والتهرب من الواجبات لاعتقادهم بأنهم يعملون وغيرهم يجني الثمار، وهذا ما يؤدي إلى انعدام المبادرة والاتكال.
- غياب الرقابة الفعالة في الإدارة الجزائرية أدى إلى تفشي الظواهر السلبية كالبيروقراطية والفساد الإداري والرشوة والمحسوبية والوصولية والتحايل على القوانين واحتقار العمل كقيمة حضارية[1].
- طبيعة التنظيم الإداري في الجزائر المبني على المركزية الشديدة والتي تؤدي إلى التباطؤ في اتخاذ القرارات، والاستجابة لمطالب المواطنين، مما جعل المواطن يلجأ إلى الأساليب الغير الأخلاقية كالرشوة لقضاء مصالحة وتدبير شؤونه.

وكخلاصة فإن الجهاز الإداري الجزائري الذي يتميز بالتضخم الوظيفي والتنظيمي وتأثره بالمحيط الإجتماعي والاقتصادي وتحوله إلى مركز للقوة البيروقراطية داخل المجتمع، نتيجة الاعتبارات الشخصية في التوظيف كالوساطة والجهوية والمحسوبية وبالإضافة إلى

[1] عبد الوهاب بوكروح ، مرجع سابق ، ص2

المركزية الشديدة، وثقل الإجراءات الإدارية، وبطئ اتخاذ القرارات التي تستجيب لمتطلبات المتعاملين والمواطنين، كل هذا مهد الطريق لظهور جهاز إداري بيروقراطي فاسد في كثير من جوانبه مما أدى إلى عدم ظهور الخدمة الإدارية الراقية البعيدة عن كل أشكال الفساد وهو ما أدى إلى تعميم روح المواطنة واستمرار النهب والفساد كوسيلة للمعاملات اليومية، فانتشار وتعميم الفساد في كافة قطاعات النشاط أضحى توجها متوقعا يؤدي إلى تبذير الموارد الوطنية وخاصة هجرة الرأسمال البشري نحو الخارج والاستغلال الغير العقلاني للموارد. ولقد بدأ هذا التوجه بالرشوة البسيطة على مستوى البيروقراطيين وصغار الموظفين ليتوسع نطاقها ومداها إلى الرشوة الكبيرة التي تجلت في القطاعات المالية لدى إبرام العقود الخاصة بإنجاز مشاريع البنية التحتية والهياكل القاعدية، وشراء المعدات والتجهيزات الجماعية والحصول على القروض البنكية . [1] لقد ساهم الجهاز الإداري الجزائري في زيادة تفشي ظاهرة الفساد بسبب تضخمه الوظيفي والبيروقراطي بسبب عدم كفاءة الموارد البشرية المشرفة عليه، وانحصار قيم الأخلاق والمثل العليا المتعلقة بخدمة الصالح العام، لصالح قيما جديدة واحدة هدفها خدمة المصالح الشخصية والأنانية الصفقة، مما أضر بمصالح الوطن والمواطنين فالجهاز الإداري هو المسئول الأول على تنفيذ برامج التنمية المختلفة.

المطلب الثالث : الآثار المترتبة عن الفساد الاداري في الجزائر

من أخطر هذه الآثار ما يلي :

1. عدم الاستقرار السياسي : لانتشار مظاهر الفساد تأثير بالغ على شرعية الدولة و كفاءة أجهزتها المختلفة، مما يؤدي إلى اضعاف حكم القانون و غياب العدالة و تكافؤ الفرص و حلول الرشوة و المحاباة و عدم الاستقرار السياسي و المحسوبية محلها و هو ما يؤدي إلى بروز بؤر التوتر و المعارضة و التصادم بين الطبقات المستفيدة و ينعكس وجود فساد القمة على مدى (و المحرومة من الموارد و الثروات و جماعات المصالح فيما بينها عقلانية اتخاذ القرار لأن غياب حكم القانون و تدخل المصالح الشخصية في اختيار البدائل المتوفرة يؤدي إلى رسم سياسات تخدم مصالح الأفراد و الجماعات الفاسدة.و قد تجعل السلوكيات الفاسدة للحكام الدولة أكثر انكشافا أمام الحكومات و الشركات الدولية، ففقدان الشرعية و عدم الاستقرار السياسي و التخبط في قرارات غير عقلانية يضعف موقف الدول أمام القوى الخارجية و يقلل من قدراتها التفاوضية، لسهولة التحكم في صناع القرار إما بإغوائهم بالرشاوى العمولات المادية أو بالضغط عليهم و تهديدهم بكشف ملفات الفساد التي تورطوا فيه[1].

2. تعطيل عجلة التنمية الاقتصادية : تتأثر التنمية الاقتصادية في أي دولة بالبيئة السياسية و الاجتماعية السائدة، فالإقبال على الاستثمار على الدول التي تعرف مستويات عالية من الفساد يكون منخفضا، فالدول التي يتميز سياسيوها و موظفوها بالفساد لا تستطيع إقناع الشركات الأجنبية بالاستثمار فيها، لأن المستثمر يجد في طريقه الكثير من العراقيل البيروقراطية التي لا يمكن القضاء عليها إلا بالرشاوى و هو ما يمثل عبئا إضافيا و تكلفة

[1] مصطفى كامل السيد، " العوامل والآثار السياسية " في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، المحرر:إسماعيل الشطي، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002) ،ص 273

زائدة على ميزانية المشروعات، الأمر الذي يعيق فرص نقل المهارات و التكنولوجيا و المساهمة في عصرنه الطاقة الإنتاجية المحلية بسبب ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية، ويزيد من تكلفة الخدمات التي يقدمها المستثمر أو ينقص من نوعيتها [1] و تؤثر مظاهر الفساد على أداء المؤسسات الاقتصادية التي لا تستطيع استغلال مواردها المالية و البشرية بشكل فعال، بسبب استنزافها عن طريق الرشوة و الاختلاس، و غياب نظم الحوافز التي تشجع زيادة الإنتاجية، أو عن طريق التحاق موظفين غير أكفاء بطرق غير مشروعة دون أن يكون لهم أداء انتاجية كافية أو لعدم تناسب قدراتهم مع الوظائف التي يشغلونها؛ و في نفس الاتجاه تؤدي طرق غير مشروعة للحصول على الوظائف و المناصب في المؤسسات الاقتصادية إلى هروب الكفاءات الحقيقية و النزيهة التي لا تستطيع العمل في بيئة فاسدة لا تسمح لها باستغلال خبرتها و تكوينها بشكل جيد، في حين أن دفع العمولات للحصول على الصفقات العمومية يهدد المنافسة العادلة بين الشركات و المقاولات ويولد عدم الكفاءة التخصصية من خلال السماح للمقاول الأقل كفاءة وأعلى قدرة على الرشوة أن يكون مستفيد من العقود، فتختل المعاملات الاقتصادية ويتشوه الهيكل الاقتصادي بسبب نمو الثروات بشكل لا يتفق مع قواعد المنافسة، من جهة أخرى يؤدي الاختلاس و التهرب الضريبي إلى هدر الموارد المالية للدولة و عجز الموازنة العامة و سحب مبالغ و رؤوس أموال ضخمة من السوق المحلية، لأن المتورطين في ذلك يلجئون إلى تهريبها إلى البنوك الأجنبية خوفا من فقدانها في حالة تعرضهم للمقاضاة، الأمر الذي ينقص محورا هاما من محاور العملية التنموية و هو رؤوس الأموال و يساعد على اتساع حجم الاقتصاد الغير الرسمي الذي ينجم عنه عجز المؤسسات التي تنشط بشكل قانوني نظرا لخضوعها لمصاريف أكثر من ضرائب و تأمين [1]. بالإضافة إلى ذلك، يميل المسئولون الحكوميون الفاسدون إلى الاهتمام بأنواع النفقات العامة الاستهلاكية التي تخلق فرصا أكبر للفساد كمشاريع البنية التحتية

[1] رضا، هميسي. " دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها " . دفاتر السياسة والقانون. جامعة ورقلة. العدد 1 (جوان 2009

الكبيرة أو مشاريع التسلح التي يصعب مراقبتها و متابعتها (نظرا لطابعها الأمني السري) التي تسند للشركات الخاصة في شكل صفقات عمومية ، مما تشوه تركيبة النفقات العامة التي من المفروض أن تتضمن الأنشطة الإبداعية و تنمية الموارد البشرية فالفساد – بناء على ذلك – يسبب تراجع مؤشرات التنمية البشرية (خاصة مؤشرات الصحة و التعليم)[1].

و تتكبد الدولة خسائر كبيرة في سعيها للقضاء على الفساد من خلال تخصيص مبالغ و هامة لأجهزة المراقبة و المتابعة و التفتيش و أجهزة الضبط، و ذلك باقتطاع نفقات سنوية من ميزانية الدولة لإعداد و تدريب القوى البشرية أو لتوفير الإمكانات المادية من تجهيزات فنية و تكنولوجية و هياكل، بدل استغلالها في المشاريع الإنتاجية. في سياق آخر، أوضحت الدراسات أنه في ظل تفشي الفساد يستغل أصحاب النفوذ مواقعهم المميزة اجتماعيا و سياسيا للاستئثار بالثروة و الدخل و المنافع الاقتصادية الريعية (كالقروض) التي قدمها النظام السياسي، مما يزيد من حدة الطبقية لتراكم الأصول لصالح نخبة معينة فقط[2].

3. **تشويه التماسك الاجتماعي:** إن تفشي الفساد في مجتمع ما يؤدي إلى زيادة حدة الفقر بسبب غياب المساواة في توزيع الثروة و الموارد، و ضعف و رداءة الخدمات الاجتماعية يؤديان للشعور بالظلم لدى الطبقات المحرومة يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي و البحث عن وسائل بديلة لتحقيق المساواة مع الطبقة الفاسدة و الاحتذاء بها في السلوك الاستهلاكي، و يقل الاهتمام بالمصلحة العامة في ظل اللامبالاة و السلبية التي يفرضها الاهتمام بالمصالح الشخصية، في ظل عملية الانتقال من قيم الجماعة المتماسكة إلى قيم الافراد الباحثين عن نجاح فردي. أما في الجانب القيمي، فإن حصول العناصر الفاسدة في المجتمع على مداخيل أكبر و مستوى معيشي أحسن دون تعرضهم للعقاب يشجع بقية أفراد المجتمع على سلوك نفس النمط من التصرفات للحصول على نفس المكانة الاجتماعية. بينما يحول

[1] حسن أبوحمود، "الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية"، (دمشق : مجلة جامعة دمشق المجلد18 ،العدد الاول،2000)،ص450
[2] منير الحمش، الاقتصاد السياسي، الفساد، الإصلاح، التنمية، دمشق : اتحاد الكتاب العرب ،ص 20

النجاح الاجتماعي الذي تحققه العناصر الفاسدة الفساد إلى مكون اجتماعي مقبول و ثمنا معقولا للتكلفة، لا ينظر له المجتمع كخرق للقانون و الحقوق العمومية.

4. **ضعف كفاءة الأجهزة الإدارية:** بخلق جو من اللايقين و انعدام الثقة داخلها، ففساد كبار المسئولين داخل المنظومة الإدارية يثبط روح المسؤولية و الحماس و الدافعية للعمل لدى الموظفين و يقلل من القدرة على السيطرة عليهم، بسبب عدم تطبيق النصوص القانونية التي تنظم العلاقات بينهم، و عدم اتخاذ قرارات رشيدة تخدم الهدف العام الذي تقوم عليه المنظومة الإدارية.إضافة إلى ذلك فإن الرشوة و المحسوبية في وضع وتطبيق نظم الحوافز و الترقيات داخل المنظومة، تقلل من مدى ولاء الموظف لها، و تعمل على إضعاف القدرة الإنتاجية من خلال إسناد الوظائف لأفراد يفتقدون للتأهيل و التكوين اللازم، و حرمان الجهاز الإداري من أصحاب الخبرة و الكفاءات، و عليه فإن الفساد ينقص من كفاءة المرافق العامة في أداء مهامها و تقديم الخدمات العامة، عند منح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة التي يلتزم أصحابها بدفع الرشاوى للحصول على العقود. ضف إلى ذلك فإن ثقة المواطنين في الأجهزة الإدارية و سوء العلاقة بينها تقل بسبب انتشار ثقافة الفساد فيها و بطء عملية اتخاذ القرار فيها في ظل بيئة دولية و محلية متغيرة [1] .

[1] ناء اليمانى، الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامي(2009)

المبحث الثاني : ابعاد وفواعل التنمية المحلية في الجزائر .

من خلال تطرقنا إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنميةالمحلية ، والتي تتلخص في ضرورة إحداث تغييرات أساسية وجذرية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتطور، وهذا يتطلب تغييرا جذريا وجوهريا في أساليب الإنتاج المستخدمة وكذلك في البناء العلوي للمجتمع (الاجتماعي والسياسي والثقافي) ولهذا فإن للتنمية المحلية أبعادا مختلفة ومتعددة، تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي الإنساني ،والبعد السياسي المتعلق بالتحرر والاستقلال الاقتصادي، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى مختلف هذه الأبعاد و أهم الفواعل المساهمة في إحداث تنمية محلية داخل الإقليم المحلي .

المطلب الاول : ابعاد التنمية المحلية في الجزائر

تتمثل ابعاد التنمية المحلية فيما يلي :

- ✓ **البعد الثقافي** : فحالما يتكون إقليم معين يستطيع تحقيق مسارات عدة، التنمية ليس فقط في المجال الجغرافي للممارسات الاقتصادية و لكن هذا الإقليم معين يستطيع إن يحقق بعدين الأول تنظيمي و الثاني سوسيوثقافي الذي يلعب دورا أساسيا في مسار تنمية الإقليم، فالإقليم المحلي له بعد ثقافي يميزه عن غيره و هدا ما يعطي التنمية المحلية خصوصيتها فكل إقليم له خصوصيته الثقافية التي تجد مسار التنمية المحلية[1].
- ✓ **البعد الاقتصادي** : ويكون ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، وتصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة، وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة اخرى، وتعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات والمستشفيات والمدارس...الخ .وبالإضافة إلى كونها تسمح

[1] أمير فرج يوسف، مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة .لمكافحة الجريمة،((الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، 2009)،ص 100.

بإدماج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من اجل استثمار في هذه المنطقة

- ✓ **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية . كما إن البعد الاجتماعي له أهمية كبيرة فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي دون أن يتحسن الوضع الاجتماعي من تحسين المستويات المعيشية و تحسن مستوي التعليم و شغل[1] و تركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية لجميع الأفراد المجتمع بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، و لهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية، لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شانها أن تدمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادة القيمة المضافة. و عليه نجد أن تسخير التنمية المحلية لخدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمعا يتصف بالنبل وينبذ الجريمة و محبا لوطنه و منطقته، و هناك ميادين مرتبطة بالبعد الاجتماعي تشملهم التنمية المحلية . لهده الجوانب اثر مباشر على شرائح المجتمع ايجابيا وسلبيا [2] .
- ✓ **البعد البيئي:** يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف أما حالة تجاوز تلك

[1] احمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد : 04 (جامعة المدية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، اكتوبر 2010)، ص 06

[2] احمد عبد اللطيف،التنمية المحلية (مصر : دار الطبيعة والنشر والتوزيع ، 2011) ، ص48

الحدود فانه يؤدي إلى والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة[1].

من خلال هذه الأبعاد نستنتج انه من اجل تحقيق تنمية محلية لابد الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، بغرض تلبية رغبات المواطنين في كل المجالات ، لان هذه الأبعاد تعمل على : تحسين مستوى المعيشي للأفراد، القضاء على البطالة، توفير موارد مالية، والمحافظة على البيئة، وبالتالي تحقيق الرفاهية للمواطن .

المطلب الثاني : فواعل التنمية المحلية في الجزائر

متعددة هي فواعل التنمية المحلية في الجزائر، لأن كل الأطراف تساهم في تحقيقها بدءا بالمستوى القاعدي إلى السلطة، لأنها أصبحت في الآونة الأخيرة هدفا أساسيا يسعى إلى تحقيقه كل فاعل من الفواعل وتتمثل هذه الفواعل في :

1. **الدولة** :ويقصد بالدولة كيان سياسي قانوني، ذو سلطة سيادية معترف بها، في رقعة جغرافية محددة، على مجموعة بشرية معينة[2]. وفيما يخص دور الدولة في تحقيق التنمية المحلية ونظرا للتغيرات الدولية أصبح دورها يقتصر على الرقابة لا غير بسبب ظهور فواعل جديدة الى جانبها، إلا أن ذلك لا ينفي ان للدولة ادوار مهمة قد تعجز بقية الفواعل عن القيام بها وتتمثل هذه الأدوار في :

- قطاع التعليم : يعد التعليم هو محور انطلاق لأي مجتمع، وبالتعليم طفرت عديد من الدول من التخلف الى التقدم .
- القطاع الزراعي: إن القطاع الزراعي يختلف عن غيره من القطاعات، حيث هو قطاع اقتصادي اجتماعي في ذات الوقت، والنواحي الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة ببعضها في هذا القطاع لذا فالسياسة الزراعية هي اجتماعية اقتصادية .

[1] احمد غريبي، مرجع سابق ، ص7 – 10

[2] سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية (، ب، د، س)، ص 41.

بالإضافة إلى الدور الرقابي للدولة سواءاكانت الرقابة على المدخلات، أو الإنتاج، أو الأسواق ومثال ذلك الرقابة على الواردات، وعلى صلاحية السلع، وعلى الحد من التلوث، بما في ذلك دور الدولة في الرقابة على تنفيذ القانون وتشريعاته، أي الرقابة على التزام بتنفيذ القوانين والتشريعات في المجتمع[1]. لهذا أولت الجزائر اهتماما كبيرا لهذه القطاعات وذلك بتخصيص ميزانية لها ومد الإعانات قد تكون مالية أو مادية للجماعات المحلية، وتعمل الدولة كذلك على الحرص على تنفيذ المشاريع التي تعجز الجماعات المحلية القيا م بها لوحدها، بالإضافة العمل الرقابي من خلال مراقبة مدى مصداقية المشاريع المنجزة، وكذلك مدى تطبيقها للقوانين والالتزام بها وهذا لتحقيق التنمية المحلية .

2. المجتمع المدني: يعرفه حسين توفيق لأنه عبارة عن "مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تضم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى التكنولوجية الاجتماعية في المجتمع، ويتم ذلك في إطار ديناميكي مستمد من خلال المؤسسات التي تنشأ وتمارس نشاطها بصفة مستقلة[2] .

يعمل المجتمع المدني في الجزائر على تحقيق التنمية المحلية من عدة نواحي حيث يعتبر أداة ضغط على سلطات المحلية لكي تطالب بمشاريع، ويعمل على تنمية الموارد البشرية من خلال جمعيات المحو الأمية مثلا، يكون أداة للمراقبة والمساءلة للمسؤولين، و يقوي العلاقات الاجتماعية بين المواطنين، وتوعية المواطنين بضرورة الاهتمام بالتنمية المحلية .

.

[1] سعد طه علام، التنمية ...والدولة، ط2(القاهرة :مطابع الدراسة الهندسية 2004) ،ص 70-83

[2] سلاف سالمي، وسائل تنشيط وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي، العدد : 1 (الجزائر : مجلة الر ائد المغاربي ،جوان 2013) ،ص174

- القطاع الخاص: ويتمثل في الجزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره او تملكه شركات الأشخاص وشركات الأموال والأفراد ، كما يعرف كذلك بأنه القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن [1] .

أهم ما يساهم به القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر هو انه ينتج سلع ذات كفاءة ويعمل على توفير مناصب شغل أي القضاء على البطالة، وذلك لأنه يقوم بمشاريع على تلك الوحدة، ومنه يعمل القطاع الخاص على تحقيق التنمية المحلية بكل أبعادها . وبالإضافة إلى هذه الفواعل هناك الجماعات المحلية والتي تعتبر في الجزائر النواة الرئيسية لتحقيق التنمية المحلية وتتمثل في :

- ✓ الولاية: وتعرف على أنها جماعة إقليمية للدولة.وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة .وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل هذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية و الدولة [2] وللولاية هيئتان هما :

– المجلس الشعبي الولائي.

– الوالي . وهذا حسب المادة 2من القانون الولاية [3] .

ودور الولاية في تحقيق التنمية المحلية سنتطرق إليه بالتعرف على أهم صلاحيات المجلس الشعبي الولائي : إنشاء بنك معلومات يجمع كل الدراسات والمعلومات و الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية، ويعمل على وضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة

[1] خليل خميس، مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث – العدد09 : (الجزائر : ،جامعة ورقلة، 2011) ، ص205.

[2] المادة 1 من القانون رقم 12 – 06 المؤرخ في 29 فيفري 2012 المتعلق بالولاية

[3] المادة 2 ، نفس المرجع

والتجهيز الريفي، كما يبادر المجلس بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية، كما يساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين، بالإضافة إلى انجاز برامج السكن .[1]

- ✓ البلدية: وتعرف على أنها جماعة إقليمية قاعدية للدولة.وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة[2] وفقا لقانون البلدية فان هناك العديد من الصلاحيات إلا أن دورها الأساسي في تحقيق التنمية المحلية هو تلبية رغبات المواطنين من كل الجوانب والسهر على راحتهم بتوفير الأمن والحماية. وبحكم أن الجماعات المحلية تمثل الشعب لدى السلطة المركزية فان دورها في تحقيق التنمية المحلية يتمثل في المطالبة بالمشاريع واقتراحها والمشاركة في وضع الخطط التنموية والعمل على تنفيذها، ولكن لابد أن تتمتع بالاستقلالية المالية لتنفيذ المشاريع لتحقيق رغبات المواطنين لكي لا تخضع لرغبات السلطة المركزية .منه فان تحقيق التنمية المحلية في الجزائر يحتاج تضافر جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وكذلك الولاية والبلدية بغرض تنمية المجتمع المحلي في كل الأبعاد .

[1] المواد من 81 -100 من القانون رقم 12- 06 ، مرجع سابق
[2] المادة 1 من القانون رقم 09 – 03 المؤرخ في 3 جويلية 2011 المتعلق بالبلدية

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل واقع التنمية المحلية في الجزائر من خلال التعرف على الفواعل المساهمة فيها وأبعادها. وخلصنا إلى أن الجزائر تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية وصولا إلى تنمية وطنية شاملة . لذا تم ضخ أموال طائلة لإنجاز المشاريع التنموية المحلية، إلا أن مظاهر الفساد الإداري حالت دون ذلك، لأنه لا يخلو قطاع في الجزائر سواءا كان عاما أو خاصا إلا و هذه الظاهرة مستشرية فيه بشكل كبير، مما أدى إلى تدني مستوى الإنتاجية وعرقلة المشاريع التنموية وتدهور المستوى المعيشي للمواطن، لأنه يعمل على تبديد المال العام واستغلالها لأغراض خاصة، دون مراعاة مصالح المواطنين في ذلك .من هنا نستنتج أن ظاهرة الفساد الإداري تعتبر عائقا أمام التنمية المحلية، واعتمدنا للوصول إلى هذه النتيجة أدلة من الواقع .

الفصل الثالث : الفساد الاداري كمعوق للتنمية المحلية في الجزائر

إن الفساد مشكلة كثيرة التعقيد ،تتداخل اسبابها وظروفها ومبررات اسس استمرارها ودوامها ، ولمواجهة هذه المشكلة يتطلب من الدولة جهود كثيفة متكاملة وشاملة ،(سياسية ، ادارية ،اجتماعية ،اقتصادية ، ثم قانونية عقابية في آخر المطاف . وفي هذا الفصل سنتناول مختلف الآليات التي تعتمدها الدولة الجزائرية في مكافحة الفساد الاداري والمعيقات التي تعرقل عمل هذه الآليات للحد من هذه الظاهرة .

المبحث الاول : أليات مكافحة الفساد الاداري و اهم المعيقات التي تواجهها في الجزائر

تمهيد :

إن قضايا الفساد الإداري السابقة الذكر اكبر دليل على تغلغل هذه الظاهرة في صلب الدولة وفي عمق المجتمع، والمتمعن في الوضع الجزائري يلاحظ انتشار الكبير لهذه الظاهرة في المؤسسات العمومية التي يتم تمويلها مركزيا من اجل إبرام صفقات عمومية لإنجاز مشاريع تنموية محلية لتلبية رغبات المواطنين وتحسين مستوي المعيشي لديهم أن إلا، تم هدر تلك الأموال لأغراض خاصة، وهذا ما دفع المشرع الجزائري بضرورة حماية المال العام من الإهدار والتبديد وذلك من خلال وضع سياسة وقائية متمثلة في سن قانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، بالإضافة إلى هيئات وطنية أقيمت لهذا الغرض،ولكن على الرغم من هذه الآليات التي وضعها المشرع الجزائري لمكافحة الفساد الإداري لتحقيق تنمية محلية . و الجزائر في الوقت الراهن تشهد انتشار واسع لهذه الظاهرة في المؤسسات العمومية وتدني الإنتاجية وعرقلة مسار التنمية المحلية خير دليل على أن هذه الآليات مجرد حبر على ورق .وهذا ما سنتعرف إليه في هذا الفصل سنتطرق إلى الآثار السلبية للفساد الاداري والآليات المعتمدة لمكافحة الفساد الاداري .

المطلب الأول : آليات مكافحة الفساد الاداري في الجزائر

الفرع الاول : النصوص السياسية والقانونية

لقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة في سبيل أقلمة منظومتها القانونية والتشريعية والتنظيمية مع المنظومة الدولية (الاتفاقيات الدولية) ، وذلك في سبيل مكافحة شتى أنواع الجرائم المنظمة وخاصة آفة الفساد بشتى أنواعه وصوره ، بحيث عدلت الكثير من قوانينها ونظمها ووضعت العديد من النصوص القانونية التشريعية والتنظيمية مثل قانون مكافحة الفساد، قانون مكافحة التهريب ، قانون مكافحة تبييض الأموال، وقانون التنظيم الجنائي ،كما أنشأت العديد من المؤسسات والهيئات الخاصةبمحاربة هذه الآفات والجرائم مثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، خلية معالجة الاستعلام المالي ،الديوان الوطني لمكافحة التهريب الديوان الوطني لمحاربة المخدرات والمؤثرات العقلية ، اللجنة الوطنية واللجان المحلية لتنسيق أعمال محاربة الجريمة، المصلحة المركزية للشرطة القضائية على مستوى المصالح العسكرية للأمن التابعة لوزارة الدفاع الوطني [1] وتتوفر الجزائر على ترسانة من النصوص القانونية التي تشكل النظام القانوني لمكافحة الفساد وسنحاول التطرق لها فيما يلي:

1. **الوثائق الدستورية:** ونقتصر في هذا الصدد على دستور 1996 المعدل والمتمم في سنة2008حيث تنص بعض المواد صراحة على محاربة الفساد ، وتسليط العقوبات على المتورطين في الفساد حيث تنص المادة "12" منه على ما يلي :" كل المواطنين سواسية أمام القانون". كما تنص المادة23 على أن : " يعاقب القانون على التعسف في استعمال السلطة". وتنص المادة 29 كذلك على أن :" عدم تحيز الإدارة يضمنه القانون ". ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو

[1] موسى بودهان ، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر" (الجزائر : منشورات anep، 2009),ص145 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 1996 المعدل و المتمم في 2008 ،الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 1996/12/08

إجتماعي وهذه المواد المذكورة تمنع الممارسات الإدارية الفاسدة التي تفرق بين المواطنين لأسباب واعتبارات مختلفة «وفي مجال التعاملات المالية تنص المادة 64 من الدستور على أن كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة .وهذه إشارة واضحة إلى الممارسات الفاسدة الناتجة عن التهرب الضريبي والتصريحات .» والملاحظ أن اعتماد دستور 1996 المعدل والمتمم في 2008 جاء في سياق ظرف محلي وجهوي وعالمي يتميز بموجة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية التي بدأت تستشعر فيها الدول والمجتمعات خطورة الفساد على المجتمع. وعلى الرغم من الجزاءات الدستورية وان كانت غير صريحة من حيث شكلها ومظهرها ، إلا أنها تحمل في ثناياها وطياتها مقاصد بينة ، وأبعادا واضحة بالنسبة للتوجهات العامة في هذا الشأن، والمؤسسة أصلا على دولة الحق والقانون دولة الحريات والحقوق الفردية والجماعية، دولة الواجبات والالتزامات نحو المجموعة الوطنية [1].

2. **الوثائق السياسية:** سنحاول في هذا العنصر التطرق إلى البرنامج الانتخابي للرئيس : عبد العزيز بوتفليقة سنة 2009 ومخطط عمل الحكومة المقدم للبرلمان بغرفتيه في ماي2009 . لقد تضمن البرنامج الانتخابي للسيد عبد العزيز بوتفليقة العديد من المسائل الخاصة بمكافحة كل أشكال الإجرام والفساد والرشوة، باعتبارها آفات أصبحت تشكل خطرا على المجتمع والدولة حيث جاء في أحد فقرات البرنامج المذكور ما يلي:

« سنواصل كذلك حشد وتسخير كل الوسائل لمحاربة كل أصناف الإجرام المنظم التي تفشت في السنوات الأخيرة تحت غطاء الإرهاب كما سنواصل محاربة تعاطي المخدرات التي أصبحت تفترس جزء من شبابنا ، إن أمن المواطنين والممتلكات مهمة من كبريات

[1] موسى بودهان ، مرجع سابق ،ص147

مهام الدولة التي أعتزم النهوض بها على أحسن ما يكون النهوض [1]» والملاحظ أن هذا البرنامج ربط في تشخصيه للفساد بين الإجرام المنظم والإرهاب ، حيث أن عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته البلاد خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين (1990-1999) سمح بانتشار وتفشي مظاهر الإجرام والمخدرات وانعدام الأمن وهذا في غياب السلطة القوية للدولة وغياب أدوات الرقابة السياسية والقضائية مما خلق بيئة مناسبة لظهور وانتشار الفساد. ويضيف البرنامج الانتخابي للرئيس بوتفليقة " لذا ستظل مكافحة الفساد مهمة عظيمة تقع على عاتق الدولة" إن الجزائر باعتبارها أول بلد عربي وأفريقي صادق على الاتفاقية الدولية الجديدة ضد هذه الآفة ستعكف عاجلا على اتخاذ التشريع والآليات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية العالمية ضد الفساد ، سنواصل كذلك وبصرامة محاربة بقية الآفات الاجتماعية بما فيها الامتيازات بغير حق والمحسوبية والمحاباة والمساس بأملاك الدولة . وفي ظل عودة الأمن ستتم إعادة بسط هيمنة الدولة والتصدي بقوة القانون لكافة التجاوزات وتشير هذه الفقرة إلى انخراط الجزائر في المنظومة الدولية لمكافحة الفساد باعتبارها أول بلد عربي وأفريقي يصادق على هذه الاتفاقيات، كما تتضمن التأكيد على مسؤولية الدولة في محاربة الفساد بما تتوفر عليه من آليات قانونية وتشريعات. أما مخطط العمل الخاص بتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية (الذي قدمه الوزير الأول أحمد أويحيى إلى البرلمان في أفريل 2009 ،) فإنه تضمن العديد من المسائل والقضايا الخاصة بمكافحة جميع الاشكال أما حفظ النظام العام، الاجرام عموما وقضايا الفساد والرشوة خصوصا حيث جاء في مخطط العمل ومكافحة الإجرام وضمان الطمأنينة للمواطنين، نستظل من المسائل الهامة التي تحظى باهتمامات الحكومة اذ ستعمل الحكومة على الدفع بمسار استكمال مراجعة التشريع والتنظيم [2] . ويضيف: نفس المخطط مجال ضبط السوق ومعاقبة الغش كما ستعمل على حماية المستهلكين من الغش بفعل

[1] البرنامج الانتخابي للسيد عبد العزيز بوتفليقة ،الجزائر 2009، الموقع الرسمي لمديرية الحملة : com.wwwBotiflika2009
[2] الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، برنامج الحكومة لسنة 2009 مصالح الوزير الأول ،2009،ص64

التشريع الجديد المقترح في هذا المجال ، كما ستواصل مكافحة الغش الجبائي من خلال تطوير مديرية العالم والتوثيق الجبائي ، وتعميم التعريف الجبائي الجدي المطلوب على المستوردين والتعاون بين المديرية الجديدة للإعلام والتوثيق الجبائي، ومصالح الجمارك، والبنوك واعتماد إلزامية التعامل بالصك، وستواصل الحكومة أيضا تحديث إدارة الجمارك ، واقتراح مراجعة قانون الجمارك في بداية السنة المقابلة.

من جهة أخرى فإن التقرير المتواصل لخلية معالجة المعلومة المالية من شأنه تحسين مكافحة تبييض الأموال وسيتم أيضا تعزيز مكافحة الرشوة من خلال كل الترتيبات التي ستتخذ في مجال مراقبة ومكافحة كافة أشكال الغش وتبديد الممتلكات العمومية[1].

ويضيف مخطط عمل الحكومة أنه سيتم تطوير عملية قمع الغش التجاري بما في ذلك إلزامية الفوترة وتدعيم تعداد المراقبين، وتحسين مستوى المستخدمين العاملين، من خالل مؤسسة جديدة متخصصة في التكوين ،وتعزيز وسائل العمل.. وأخيرا تطهير السجل التجاري في إطار مكافحة الأشكال الأخرى [2] للغش والملاحظ أن مخطط عمل الحكومة يركز على توفير الآليات القانونية لمكافحة الفساد ، و الرشوة و الاختلاس والتهرب الضريبي، من خلال استحداث نصوص قانونية جديدة ،مع توفير الوسائل البشرية والمالية لذلك. وتجدر الإشارة أن هذا المخطط ال يتحدث عن إمكانية الاستعانة بتنظيمات المجتمع المدني من جمعيات وأحزاب ، وكذلك الصحافة الاعلام بمختلف أنواعه لمكافحة هذه الظاهرة وتوعية المجتمع وتجنيده للتصدي لها، و توضيح خطورتها وآثارها، ألن المعالجة القانونية وحدها غير كافية للتقليل أو الحد من ظاهرة الفساد.

[1] نفس المرجع ، ص 20
[2] نفس المرجع ، ص21

الفرع الثاني : المكونات المؤسساتية الوطنية لمكافحة الفساد الاداري

تنقسم هذه المكونات الى صنفين : مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية :

1. **المؤسسات الرسمية:** من أهم الآليات المؤسساتية التي يقترحها القانون رقم 01/02 المؤرخ في 20 فيفري 2006، إنشاءهيئة وطنية متخصصة تتولى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمواجهة الفساد ، وتتميز هذه الهيئة التي توضع لدى رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة سواء في مجال الوقاية من خلال دورها التوجيهي و التحسيسي، أو في مجال محاربة الفساد من خلال استغلال المعلومات التي قد تؤدي إلى كشف الجرائم وايقاف مرتكبيها ،وتنص المادة 17 من القانون 01/06 المذكور أعلاه على ما يلي :

. " تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد . وتنص المادة 18 من نفس القانون على ما يلي : " الهيئة سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي توضع لدى رئيس الجمهورية ومن اهم المهام التي حددها القانون رقم 01/06 لهذه الهيئة وفق المادة 20 منه :

- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد.
- تقديم توجيهات تخص الوقاية لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة واقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي أو التنظيمي للوقاية من الفساد.
- جمع ومركزة استغلال كل المعلومات التي يمكن أن تكشف عن أعمال الفساد.
- تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية.
- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد
- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.

- الحث على كل نشاط يتعلق بالبحث عن الأعمال المباشرة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وتقييمها. وتضم الهيئة حسب المرسوم الرئاسي رقم 24/16 المؤرخ في 2012/06/07المعدل والمتمم للقانون رقم 100/10 المؤرخ في11/66 /2006الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد .مجلس يقظة وتقييم يتشكل من رئيس وستة 6 أعضاء يعينون ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها بموجب مرسوم رئاسي لمدة خمس 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة [1] . كما تزود الهيئة أداء مهامها بالهياكل التالية:
  - ✓ أمانة عامة و قسم مكلف بالوثائق والتحاليل والتحسيس .
  - ✓ قسم مكلف بمعالجة التصريحات بالممتلكات .
  - ✓ قسم مكلف بالتنسيق والتعاون الدولي .
  - ✓ المفتشية العامة للمالية IGF : و هي هيئة رقابية ذات طابع إداري مختصة أساسا في التسيير المالي و المحاسبي لمؤسسات الدولة ،و الجماعات المحلية و الإقليمية و الأجهزة الخاضعة للنظام المحاسبي العام ،و أي مؤسسة أخرى تستفيد من دعم و مساعدات من الأموال العمومية[2] تم توسيع مجال اختصاص المفتشية العامة للمالية ليشمل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام بموجب المرسوم رقم 01/08 الصادر في 28/ 02 /2008 حيث جاء في المادة 07 مكرر : " بغض النظر عن الاحكام المنصوص عليها في القانون التجاري يمكن للمفتشية العامة للمالية أن تقوم برقابة و تدقيق تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية بناءا على طلب من السلطات أو الأجهزة التي تمثل الدولة المساهمة حسب الشروط و الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم " . و قد أعدت المفتشية في السنة المالية 2010 177 تقريرا رقابة و قامت بتبليغها ،

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم الرئاسي رقم 64/12 المؤرخ في 2012/02/07 الموافق ل12 ربيع الأول 1433 يعدل و يتمم المرسوم الرئاسي رقم 413/06 المؤرخ في 2006/11/22الموافق ل 1ذي القعدة 1427 الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته ،الجريدة الرسمية ،العدد : 08،(2012/02/15)

كما أنجزت مهمات رقابة تسيير بعض المؤسسات العمومية الاقتصادية (مثل مترو الجزائر ، المؤسسة العمومية للسكنات الوظيفية EPLFببومرداس ، مؤسسة بناء الجزائر . و المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI) وذكر الوزير بأن النفقات العمومية الهائلة المندرجة في إطار برنامج الاستثمارات العمومية (2010, 2014)المقدر بأكثر من 21000 مليار دج (286 دولار) داعيا مؤسسات المراقبة لا سيما المفتشية العامة للمالية إلى لعب ممدور هام في عقلنة الميزانية وتأمين الأموال العمومية ومكافحة الرشوة." بالإضافة الى المؤسسات الرسمية لمكافحة الفساد السابق ذكرها يمكن الإشارة الى بعض الهيئات الأخرى مثل : خلية الاستعلام المالي ،اللجنة الوطنية و اللجان الولائية لتنسيق أعمال محاربة الجريمة ، أجهزة العدالة و القضاء، مجلس المحاسبة ،البرلمان بمجلسيه، المجالس الشعبية المحلية الولائية و البلدية ،الدرك الوطني ، الامن العسكري ،الجمارك، مصالح الضرائب ،مصالح التجارة المكلفة بقمع الغش ، المرصد الوطني لمكافحة المخدرات .[1] وعليه ، إن الهيئات و المؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد كثير و متعددة و ذات اختصاصات واسعة ، و لكن السؤال المطروح ما مدى نجاعة و فعالية هذه المؤسسات في محاربة الفساد و الحد من خطورته ؟

فالقوانين و التشريعات و الهيئات الرسمية المكلفة بمحاربة الفساد متوفرة و لكن فعاليتها قليلة ، لان الفساد يتعلق بمدى الوعي الذي بلغه المجتمع ، و الذي يجعل من محاربة الفساد مهمة الجميع و ليست مهمة هيئات رسمية فقط .

2. **المؤسسات غير الرسمية :**

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " تقرير حول حالة تنفيذ برامج العمل الوطني في مجال الحكامة،الالية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء" (نوفمبر 2008) ،ص162

- ✓ **منظمة الشفافية الدولية:** تعتبر منظمة الشفافية الدولية (International Transparence) من أهم المنظمات التي تعمل في مجال مكافحة الفساد و تعتبر منظمة دولية غير حكومية معنية بمكافحة الفساد و تشتهر عالميا بتقريرها السنوي (مؤشر الفساد),هو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم . و هي مكونة من 100 فرع محلي ، مع سكرتاريا دولية في برلين بألمانيا ، تأسست في سنة 1993 و تعرف المنظمة نفسها بأنها : " منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد تجمع الناس معا في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الاثر المدمر للفساد على الرجال و النساء و الأطفال حول العالم مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد."[1]
- ✓ **البنك الدولي** : و يضطلع ب : [2]

- ➢ ضبط و مكافحة لفساد :هو مؤشر الذي يقيس مدي استغلال المكتب الإداري العمومي أو استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب ضيقة أو استعمال أدوات الدولة المالية لتحقيق الأهداف.
- ➢ التمثيل وابداء الرأي و المساءلة و احترام الحقوق و الحريات : يقيس مدي توفر آليات و نظم المسالة و المحاسبة في النظم الحك و مساحات ابدي الرأي و احترام الحقوق السياسية و المدنية و حقوق والحريات العامة للإنسان.
- ➢ الفعالية الحكومية : تقاس المدى كفاءة الجهاز البيروقراطي و الإدارة العامة على تنظيم و تقديم الخدمة العامة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم رقم08 /01 المؤرخ في 21 صفر عام 1429 الموافق ل 2008/02/28، الجريدة الرسمية ،العدد : 11، (التاريخ 03/02 / 2008.)
[2] موسى بودهان ، مرجع سابق ،ص117
الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية : org.transparency.www

- جودة و نوعية الأطر التنظيمية: و هو المؤشر الذي يقيس جودة و نوعية التنظيم الإداري و الأعمال الحكومية و القدرة على تقديم الجودة.
- سيادة القاعدة القانونية : يقيس هذا المؤشر مدي احترام الأشخاص للمعنوية القانونية في كل المعاملات الإدارية و التجارية و في إبرام الصفقات و العقود و استقلال السلطة القضائية.
- ملاءمة أنظمة السوق ويشير إلي مدي ملائمة أنظمة السوق من خلال قانون العرض و الطلب و يستند البنك الدولي قياس نوعية الخدمة الإدارية و جودة الإدارة و الوقاية من الفساد.

المطلب الثاني : العقبات التي تعترض او تواجه أليات مكافحة الفساد الاداري .

حاول المشرع الجزائري من خلال سنه لقانون 06 /01المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، او بإنشائه لهيئات مكافحة الفساد أن، ينشئ دولة بمجتمعها ومؤسساتها قائمة على النزاهة والشفافية لحماية المال العام وتحقيق تنمية محلية إلا أن المشرع لم يفلح في ذلك بسبب وجود مجموعة من العقبات التي حالت دون ذلك ، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب لذا تم تقسيمه إلى :

الفرع الاول : العقبات القانونية

من بين العقبات القانونية يكمن في القانون 06-01 في حد ذاته، الذي شرعته السلطة من اجل مكافحة الفساد وحماية أملاك الجزائريين من النهب إلا أن السلطة لم تقم بدورها، وهي أول من داست على قانون مكافحة الفساد، وهذا حسب ما جاء في جريدة الخبر مقال معنون بـ" السلطة تدوس على قانون مكافحة الفساد" ومقال حول تصريحات مرشحي الرئاسة تفضح المستوى حيث تثير القراءة المتأنية للقانون الخاص بمكافحة الفساد الذي استند إليه رئيس الجمهورية في التصريح بممتلكاته الخاصة، الاستغراب حول جدية السلطات العمومية في محاربة الفساد ف. من بين 70 مادة في هذا القانون، لم

يطبق منها سوى اقل من60 % من مواده التي جاءت لحماية ثروة الجزائريين من النهب. نشر الرئيس المرشح عبد العزيز بوتفليقة تصريحات بممتلكاته العقارية والمنقولة ومعه كل مرشحي للرئاسيات بعد مرور 8 سنوات على صدور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، وذكر ضابط سابق في المصالح الاقتصادية للشرطة للخبر "فإن : اغلب مواد القانون الخاص بمكافحة الفساد غير مطبقة بل هي بحكم الواقع مجمدة، خاصة المواد و 5، 4 ،36 ،37 ،47 ، 48 ،وهي المواد التي أرى أنها الأهم في قانون مكافحة الفساد ".

من جانب آخر يرى بعض القانونيين أن السلطات الأمنية والقضائية في الجزائر بما في فيها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تجمد تطبيق المواد و36 37 من قانون مكافحة الفساد والوقاية منه وهو ما جعل جهود مكافحة الرشوة في الجزائر مجرد شعار . وكما تنص المواد المختصة بتصريح بالممتلكات لكبار موظفي الدولة ولكل الموظفين العموميين، وعقاب كل موظف خاضع لقانون التصريح بالممتلكات ولا يصرح بممتلكاته خلال شهرين من توليه المسؤولية بالسجن لفترة تصل الى 5سنوات كحد أقصى، وهو ما يعني أن عشرات أو ربما المئات من كبار موظفي الدولة هم في الواقع خارج إطار القانون الذي صادق عليه البرلمان. و ويقول زين العابدين برعشي " إن تطبيق القانون يجب أن يحدث بطريقة تلقائية ودون تلقي أوامر من احد ,وان عدم العمل بأية مادة من مواد اي قانون لا يمكن تفسيرها إلا بوجود أمر غير طبيعي في بنية الهيئات الإدارية والأمنية والقضائية التي تسهر على تطبيق القانون ." [1]

[1] عز الدين تركي ، منصف شرقي ، " الفساد الإداري:أسبابه، أثاره وطرق مكافحته - إشارة لتجارب بعض الدول". مداخلة في ملتقى وطني حول " : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، " في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير (بسكرة : جامعة محمد خيضر،المنعقد يومي 6+7 ماي 2012)

الفرع الثاني : العقبات المؤسساتية.

فيما يخص العقبات المؤسساتية والإدارية التي تعيق مكافحة الفساد الإداري تكمن في مؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد، مثلا مجلس المحاسبة لم يقم بالدور المنوط به لعدة أسباب : [1]

- حساسية السلطة التنفيذية وفروعها أثناء أدائها لوظائفها اتجاه دور الرقابي الذي يمارسه مجلس المحاسبة .
- تبعية مجلس المحاسبة للسلطة التنفيذية وعدم استقلاليته يعتبر عائقا أمام أداء مهامه بنزاهة وشفافية وحياد ويؤثر على فاعلية رقابته في مواجهة السلطة التنفيذية .
- عدم وجود أدوات و آليات فعالة للحد من ظاهرة التقصير والتهاون والانحرافات المالية من قبل الإدارة العامة إذ، أقصى ما يملكه مجلس المحاسبة هو إصدار غرامات مالية . وهناك كذلك الانتقادات للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وذلك فيما يتعلق باختصاصات هذه الهيئة التي جردها من كل الآليات والميكانزمات التي تضمن لها حسن ممارسة الرقابة وتأدية دورها على أكمل وجه، مما أدى قيام هيئة مبتورة، وهذا لمحدودية صلاحيات الهيئة في مجال مكافحة الفساد والتي تتميز في اغلبها بطابع الاستشاري وكذلك محدودية سلطة اتخاذ القرار فليس لها تحريك للدعوى العمومية بنفسها و إنما مهمتها تقتصر فقط على إعلام وزير العدل هذا الأخير هو من يملك الصلاحية السابقة[2].

[1] محمد بن احمد ، "السلطة تدوس على قانون مكافحة الفساد " ، جريدة الخبر، العدد 7367 ، الصا در بتاريخ (9 مارس 2014)،ص3
[2] صطفى الفقى، الفساد الإداري والمالي بين السياسات والإجراءاتcipe.www://http egypt.org/articles/art0900.htm

الفرع الثالث : العقبات السياسية .

ورغم أن البرلمان في الجزائر يملك من الصلاحيات الدستورية ما هو كفيل بمواجهة الفساد، إلا أن الواقع العملي يثبت بأن هذه الهيئة لا تزال لم ترقى إلى الدور المنوط بها في هذا المجال، وذلك في ظل الهيمنة الواضحة للجهاز التنفيذي على باقي الأجهزة الأخرى، ويتجلى ذلك من خلال الضعف الذي يعرفه المجلس الشعبي الوطني فيما يخص مشاركته في إعداد القوانين، والتي لم تتعدى نسبة 0،02% من مشاريع القوانين والمراسيم، كما أن النائب في البرلمان الجزائري ينتظر قرابة 29 تسع وعشرين شهرا لاستلام الإجابة الكتابية من الوزير في حالة مساءلته له .كما تثبت التوجهات الحالية في اختيار الممثلين أن المواطن أصبح لا يأبه بالمشاركة السياسية التمثيلية[1]، وإنما أصبح ينتظر من الهيئات المنتخبة ما تقدمه له من خدمات، فمهمة التشريع لا تعنيه في شيء وهو غير متحمس لها . إن هذا الضعف الذي يعاني منه البرلمان في مواجهة الفساد من الناحية العملية يرجع إلى أسباب متعددة لعل أبرزها:

- ✓ ضعف نظام التمثيل الحزبي التعددي الحقيقي وذلك بوجود تعددية شكلية ممثلة في عدة أحزاب ، والتي دائما ما يعمل النظام على تفتيتها وتقزيمها وتشويه عناصرها النزيهة .

[1] حاجة عبد العالي،" الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر" .دراسة غير منشورة (بسكرة : جامعة محمد خيضر ،كلية الحقوق و العلوم الإنسانية ، 2013) , ص212- 214.

- ✓ بسط الهيئة التنفيذية هيمنتها على الجهاز التشريعي، خاصة في ظل وجود سلطة الرئاسة من جهة وسلطة الجهاز الحكومي، اللتان أصبحتا بمثابة سيف ذو حدين يقوم بإقصاء جميع المبادرات التي يتقدم بها المجلس الشعبي الوطني المحاصر في النهاية بسلطة مجلس الأمة الذي يعين ثلثه من طرف رئيس الجمهورية[1].
- ✓ المرحلة الصعبة التي مرت بها البلاد المتمثلة في الفترة الانتقالية التي عرفتها، جعلت هذه الهيئة تظل بعيدة دائما عن وضع الإستراتيجيات الشاملة المتعلقة بمكافحة الفساد .
- ✓ ضعف المستوى العلمي والمعرفي لمختلف الكتل الحزبية الممثلة في البرلمان، حيث أن أغلبهم لا يتمتع بالثقافة السياسية والقانونية التي تؤهلهم لوضع برامج وسياسات خاصة لمكافحة الظاهرة، وعليه أصبحت هذه الهيئة مكانا للثراء وجمع المال أكثر منه للتشريع ومناقشة القضايا العامة .
- ✓ تورط الكثير من النواب في قضايا الفساد، لكون أن وصولهم إلى النيابة في البرلمان قام على إتباع الأشكال الفاسدة .
- ✓ وفيما يخص مبدأ الفصل بين السلطات ، هذا المبدأ وإن كان من السهل فهمه واستيعابه من الناحية النظرية. إلا أن الواقع العملي أثبت أن هذا الفصل لا يمكن تجسيده عمليا، خاصة في ظل التعقد الذي تعرفه مختلف أنشطة الدولة، لذا لابد من الأخذ بمبدأ المرونة والليونة في استعمال هذا المبدأ، من خلال مبدأ تقاسم السلطات وتوزيع المهام بين مختلف الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية. إن الأخذ بهذا المبدأ الأكثر مرونة يسمح بظهور ما يعرف بالمشاركة الفعالة لمختلف السلطات بتحمل المسؤولية السياسية، والعمل على تكريس النزاهة في التسيير و يظل هذا المبدأ في الدستور الجزائري الغائب الأكبر في تكريس

[1] عنترة بن مرزوق ، عبدو مصطفى ، معضلة الفساد في الجزائر: دراسة في الجذور،الأسباب ، والحلول ،مرجع سابق ،ص 108-109

دواليب الحياة السياسية الشفافة، إذ سمح هذا المبدأ بظهور الفوضى والتداخل بين مختلف الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولهذا نجد في كثير من الأحيان أن الجهاز التنفيذي يقوم بسن القوانين والمراسيم، كما نجد الرئيس يتدخل في السلطة القضائية وغيرها من الصلاحيات المتداخلة التي بقيت إحدى المسائل العالقة في الدستور الجزائري[1]. ورغم تعدد وسائل الإعلام من تلفزيون، راديو، صحافة، والشبكات العنكبوتية (الانترنيت) المتوفرة اليوم في إطار العولمة التي تعرفها البشرية يظل الكثير منها مصادر ومقصى في مجال مكافحة ظاهرة الفساد، حيث لا تزال سياسة تكميم أفواه الصحافيين هي الوسيلة الأفضل في تقييد هذه الوسائل، خاصة فيما يتعلق بوسائل الإعلام الثقيلة من تلفزيون وقنوات إذاعية ما تزال تحت الوصاية ولم تتحرر بعد.ويبقى المكسب الوحيد هو الصحافة المكتوبة، التي يمكن القول أنها استطاعت أن تثير العديد من القضايا المتعلقة بالفساد، إذ توغلت في أعماق الظاهرة سواء من خلال التقارير والتحقيقات التي يقوم بها المحققون الصحافيون أو من خلال المقالات اليومية وبالرغم من الجهود التي تبذلها الصحافة المكتوبة إلا أنها تظل تعاني من عدة معوقات في أداء دورها، لعل أهمها الرقابة الشديدة التي تحد وتقيد العمل الصحفي، كما أن هناك منع في الوصول إلى الخبر من مصادره الرسمية، إذ تنعدم القوانين التي تضمن الوصول إلى الخبر الرسمي، كما أن الإطار القانوني لازال يمنع القيام بالتحقيقات بحجة المسائل الأمنية واحترام الحياة الخاصة للمسؤولين كما لا يزال رجال الإعلام يخضعون لمختلف أشكال الضغوط والابتزاز في ظل الفساد الذي تعرفه مختلف أجهزة الدولة خاصة جهاز القضاء، وتخضع هذه الوسائل أي المؤسسات

[1] عنترة بن مرزوق، عبدو مصطفى ،مرجع سابق ،ص109 – 110

الإعلامية للمصالح المتضاربة [1] ومن العقبات كذلك انعدام الرقابة الفعالة على المشاريع والصفقات، ومن خلال ما تم ذكره

نستنتج أن تلك الآليات التي أقيمت من اجل مكافحة الفساد هي مجرد حبر على ورق ، ومجرد شعار يعلن به عبر وسائل الإعلام لتمويه المواطنين بأن الدولة تسعى جاهدة لمكافحة الفساد، أن إلا ما خفي هو أعظم، لان تعطيل الآليات المراقبة والمحاسبة والمتابعة القضائية فيه نية الإفلات من العقاب والعبث بالمال العام، مثلا مجلس المحاسبة غير مفعل، وكذلك تجميد بعض مواد قانون 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد، وكدليل على ذلك رتبة الجزائر التي احتلتها من حيث مكافحة الفساد وهذا ما ورد في جريدة الخبر لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2013 إن الجزائر في آخر مراتب مكافحة الفساد عالميا، حيث أدرجت المنظمة الشفافية الدولية الجزائر في المرتبة 94 في مؤشر الدول أكثر فساد في العالم يتالف من 177 دولة، بينما رتبت المرتبة 10من بين 18دولة عربية، وتؤشر المرتبة التي احتلتها الجزائر أن إلى إجراءات مكافحة الفساد مازالت تراوح مكانها ولم تعطي الثمار المرجوة منه او حسب الناطق الرسمي للجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد جيلاني حجاج إن" تصنيف الجزائر ضمن مؤشر الدول المنتشر فيها الفساد ضمن تقرير المنظمة الشفافية الدولية لم يفاجئنا و ،" أوضح حجاج إن الجزائر أصبحت دولة فاعلة في مؤشرات الفساد، وهذه النتيجة لا تعكس فقط غياب إرادة السياسية فعلية في مكافحة الفساد بل اخطر من ذلك، تؤكد أن الفساد صغيره وكبيره في بلادنا أصبح جهاز السلطة لتثبت بقائها مهما كلف الأمر من ، ثمن في ظل شيوع ثقافة اللاعقاب والتطبيق على السلطة المضادة داخل المجتمع .وأضاف الناطق الرسمي للجمعية وهي فرع منظمة الشفافية الدولية في الجزائر، انه ولسنة 11 على التوالي تصنف الجزائر من بين

[1] محمد شراق، الجزائر في آخر مراتب مكافحة الفساد عالميا، جريدة الخبر، العدد : 7273 ،الصادر يوم (4 ديسمبر2013.)،ص2 .

أكثر الدول فسادا في العالم، وهذا يدل على ما يقال عن مكافحة الظاهرة إنها مجرد حبر على ورق[1].

المبحث الثاني : الدور المعرقل للفساد الاداري على التنمية المحلية

كشفت بعض الأرقام عن انتشار ظاهرة الفساد على المستوى محلي، حيث شهدت الفترة من2002 الى 2007 إدانة حوالي 612 رئيس بلدية من أصل 1541بنسبة حوالي 40 %رئيس بلدية على المستوى المحلى نتيجة تورطها في أعمال مشبوهة ذات علاقة بالفساد والرشوة ... كما أن 1174 منتخب محلي تورطوا في قضايا مشبوهة وتعاملات غير قانونية خاصة ما تعلق منها بمجال العقار وتحويل الأراضي والتلاعب في منح الصفقات العمومية ولا تقتصر هذه الممارسات على مستوى البلديات فقط بل تتعداها على مستوى الولايات. ² وكل هذه الممارسات تأثر بشكل كبير على مسار التنمية المحلية في الجزائر وسنتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على مدى تأثير مظاهر الفساد الإداري السابقة الذكر على التنمية المحلية ويظهر هذا التأثير في عدة مستويات :المستوى المالي، المستوى البشري، و على مستوى الإداري .

[1] عنترة بن مرزوق "، نحو بناء مقاربة إصلاحية لتفعيل دور الإدارة المحلية في الجزائر ، " مداخلة مقدمة في الندوة العلمية : التشاركية بين الوحدات المحلية ورهانات التنمية المحلية : الواقع والمنشود، جامعة المسيلة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (يوم 06 ماي 2014) ،ص 4- 5

المطلب الاول : على المستوى المالي .

يكون هذا التأثير من خلال استغلال المسؤولين مناصبهم لكسب الأموال العمومية ونهبها لتحقيق أغراضهم الخاصة والتي ينبغ ان تستعمل وتسير لإنجاز المشاريع التنموية، ومن بين قضايا نهب المال العام قضية رئيس البلدية السابق لبوزريعة الذي قام باختلاس الملايير، وهي فضيحة من العيار الثقيل تتعلق بالتلاعب بالمال العام، عدم مراعاة قانون الصفقات العمومية، ومنح قطع الأراضي للمواطنين دون وجه حق بعقود ملكية مصادق عليها من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي السابق لبلدية بوزريعة، وعملية التحقيق تعود إلى رسالة المواطنين تتعلق بعدم مطابقة احد مشاريع تعبيد الطرق لقانون الصفقات العمومية، وبناء عليها ثم فتح التحقيق في القضية، ليتم كشف فضائح بالجملة، تتعلق بتجاوز قانون الصفقات العمومية خاصة من حيث انجاز المشاريع على مدار سنوات كاملة قضاها المير في منصبه . [1]

وتشير معلومات أن هناك مشاريع لم يتم تجسيدها على ارض الواقع ,في الوقت الذي تم كشفت تحقيقات أنها مدونة كمشاريع تم انجازها، وهو ما يعني أن أموال هذه المشاريع تم تقاسمها بين جهات مختلفة حسب التحقيقات المنجزة، وكشف التحقيق ان هناك بعض مشاريع تعبيد الطرق ببلدية بوزريعة، سجلت أن طولها حوالي15 كلم تم تعبيدها ,غير أن الحقيقة تؤكد أن طول الطريق10 كلم ,وهو ما يعني استفادة المقاولين والمشرفين على بعض المشاريع والموظفين بالبلدية من مبالغ تتجاوز مليون سنتيم في كل مشروع بسبب الفرق المسجل و التلاعب في الوثائق والاحتيال على القانون [1] .وإنه من غير المعقول بلوغ درجة الإنفاق العمومي مبالغ فلكية منذ سنة 1999 وإلى غاية 2009 دون تحقيق إقلاع تنموي حقيقي، ويكفي ان نذكر بان الجزائر قد ضخت اكثر من 500 مليار دولار في الفترة الممتدة ما بين سنة 2009 ونهاية سنة 2013 قيمة برنامج التنمية

[1] أمين شاوش، التحقيق مع المير السابق لبوزريعة في قضية اختلاس الملايير، جريدة النهار، العدد 1683 ،الصادر يوم (الثلاثاء15افريل 2013) ،ص6 .

الخماسي في الجزائر (في وقت تشير فيه مؤشرات مدركات الفساد لسنة 2012 إلى احتلال الجزائر المرتبة 105من بين 176 دولة لنعلم حجم الكارثة وقصة الغرق .

المطلب الثاني : على المستوى الاداري

ومن بين مظاهر الفساد الإداري التي تؤثر على التنمية المحلية في مستواها الإداري هي التسيب، و ظاهرة تسيب الموظفين في القطاع العمومي من الزاوية الإدارية التي عرفت انتشارا واسعا في الإدارة الجزائرية أنتجت أزمة مجتمعية متعددة الأبعاد أمنية واقتصادية وسياسية وثقافية، أفرزت تفشي التسيب كظاهرة سلوكية تنظيمية في أوساط الموظفين الأمر الذي أدى إلى انخفاض الكفاءة الإدارية في هذه المؤسسات والتي بدورها أثرت سلبا على سير الخدمات بشكل يحقق لها الرضا من طرف المواطنين .[1]

ويبرز هذا التأثير كذلك من خلال إجراءات التوظيف في مختلف القطاعات التي تتم على أساس المحسوبية والرشوة وليس على أساس الكفاءة، وهذا يؤثر سلبا على الإدارة من حيث القرارات المتخذة، حيث يغلب عليها طابع الشخصي والعشوائية وعلى رغم من أهمية هذه القرارات المنتظر منها خدمة مصالح المواطنين، ما يفقد الإدارة مصداقيتها لدى المواطنين . ويؤثر القرار الإداري المتخذ من قبل هؤلاء على مصالح المواطنين من حيث إبرام صفقات عمومية لا تتطابق مع معايير الجودة، أو القيام بمشاريع قد يكون مثلا مشروع بناء وهم ليسوا أهلا بها سواء من حيث الكفاءة أوالخبرة في هذا المجال، مما قد تكون النتيجة ما آلت إليه الجزائر من تدهور المشاريع التنموي على مستوى المحلي .

[1] نصيرة سمارة ،ظاهرة التسيب الاداري في الجزائر ، مخزن على موقع الانترنيت- http://almes-/2012-01-10-20 / search- 181 center.com/promesseshttp://almes-center.com/promesse

المطلب الثالث : على المستوى البشري

ومن بين القضايا في هذا الشأن موظف ببلدية خميس خشنة حيث قام هذا الأخير باستغلال منصبه الإداري في البلدية ,لأنه كان يتلقى مبالغ مالية من طرف بعض المواطنين مقابل تسهيل بعض الخدمات بالإضافة إلى التصديق على الوثائق مشبوهة والمزورة تكون مقابل مبلغ مالي، وفي هذا الصدد تم تحويل المتهم إلى التحقيق، ومن جهته المتهم لم ينكر واعترف، مرجعا ذلك إلى الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعانيها. [1]ومنه ، أصبح الفساد الإداري يؤثر على قيم المجتمع من خلال انعدام قيم الولاء والإبداع وحب العمل لدى المواطن وأصبح اللجوء إلى الرشوة والى غيرها من مظاهر الفساد الإداري أمر لابد منه في تحقيق أغراضهم دون احترام الوظيفة التي يشغلونها . بالإضافة إلى تهميش أصحاب الكفاءة من تولي المناصب ومن هم أهلا بها، وإعطاء الأولوية لدافعي الرشاوى، وأصحاب "المعرفة " كما هو متداول في الأوساط الجزائرية، مما يفقد هؤلاء ولاءهم للإدارة، وبالتالي تنعدم فيهم روح الإبداع والمثابرة ،وبالتالي عرقلة مسار التنمية سواء كانت محلية أو وطنية.

[1] سعيدة ، م. حبس لموظف لبلدية خميس خنشلة من تهمة الرشوة وسوء استغلال الوظيفة، جريدة النهار، العدد: 1683، (الصادر يوم الثلاثاء15افريل2013) ،ص16

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الإجراءات التي إتخذتها السلطات الجزائرية بغرض مكافحة الفساد الإداري لتحقيق التنمية المحلية، وتمثلت هذه الإجراءات في إصدار القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وإنشاء هيئات لهذا الغرض .ومن أهداف هذه الآليات ضمان الشفافية والنزاهة في مؤسسات الدولة إلا أن ، هذه الآليات لم نلمس لها أي اثر على ارض الواقع ، بسبب العقبات التي حالت دون تحقيقها، والدليل على ذلك تصنيف الجزائر من بين الدول أكثر فسادا ، فأين دور هيئات مكافحة الفساد ؟ وأين هو القانون في جعل الجزائر أكثر الدول تتمتع بالشفافية بدل من الفساد ؟ أليس هذا هو الهدف الذي أقيمت من اجله هذه الآليات ولكن هي مجرد شعار لا غير ، مما أدى إلى تغلغل الفساد الإداري في المجتمع الجزائري بكل طبقاته وفي كل مؤسساته ، دون وجود ادني سياسة ردع أو عقاب من قبل السلطات، وكانت النتيجة ما وصلت إليه الجزائر الآن من تدهور على كل المستويات وفي كلا المجالات منها تدني مستوى الإنتاجية،عرقلة المشاريع التنموية، تدهور مستوى المعيشي للمواطن، ضعف مؤسسات الدولة . وكل هذه الأوضاع المزرية التي تعيشها الجزائر لم تحرك ساكن في السلطات .

الخاتمة

خاتمة :

من خلا ل ما تمت معالجته في هذه الدراسة وهو تأثير ظاهرة الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر توصلنا إلى أن ظاهرة الفساد الإداري تعمل على ضياع المشاريع التنموية ولا تحقق الغاية منها بسبب عدم انجازها وفق معايير موضوعية، والفساد الإداري يؤدي إلى عرقلة مسار التنمية المحلية من حيث استنزاف المال العام عن طريق الرشوة والاختلاس وهذا ما أثبتناه في هذه الدراسة من خلال القضايا التي تم التطرق إليها، وهذا يقودنا إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة في الدراسة، ولوصولنا إلى هذه النتيجة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، أولها كان فصل مفاهيمي نظري حاولنا من خلاله توضيح كلا من مفهومي الفساد الإداري و التنمية المحلية . و تطرقنا إلى مختلف المضامين لكلا المفهومين .والفصل الثاني عالجنا فيه ظاهرة الفساد الإداري والتنمية المحلية في الجزائر وتناولنا الأسباب المؤدية لانتشار ظاهرة الفساد الإداري وهي تتعدد بين أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتناولنا الفواعل المساهمة في تحقيق التنمية المحلية . وتطرقنا في الأخير إلى آليات مكافحة الفساد الاداري والمعيقات التي تعرقل هذه الآليات على مكافحة الفساد الاداري في الجزائر و إلى دوره في عرقلة مسار التنمية المحلية وتناولنا التأثير في ثلاث مستويات : المالي، الإداري،البشري. وعلى ضوء ما تقدم وبعد تحليل هذه الفصول توصلنا إلى النتائج التالية :

- ان الفساد الإداري ظاهرة متواجدة منذ القدم ومنتشرة في جميع دول العالم سواء كانت متخلفة أو متقدمة ، لكن بدرجات متفاوتة من حيث درجة التغلغل .
- والفساد الإداري هو استغلال الموظف ونفوذه لتحقيق أغراض خاصة، وهو ظاهرة معقدة وهناك أسباب عدة وراء انتشاره في الجزائر، و إنما السبب الرئيسي يكمن في المواطن الجزائري، لضعف الوازع الديني لديه.لان ما آلت إليه الجزائر الآن من

استشراء لهذا الداء الخطير في كل مؤسسات الدولة يرجع إلى ضعف الوازع الديني لدى الفرد .

- التنمية المحلية هي جهد المجتمع المحلي لتحسين أوضاعه في كل المجالات لأنه ادرى بظروفهم ، معتمدة في ذلك على المشاركة الايجابية لكل من السلطة المحلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، و الحكومة ، وحتى المواطن لأنه هو سبب نجاح المشاريع التنموية، لان التنمية منه واليه، وهذا كله لتحقيق حياة الرفاه للمواطن
- التنمية المحلية هدف تسعى الجزائر إلى تحقيقه أن إلا، ظاهرة الفساد الإداري حالت دون ذلك، لأنه عبارة عن داء يعيق مشاريع التنمية، وذلك باستنزاف الأموال العمومية ونهبها من خلال الاختلاس والرشوة، وبتالي عرقلة مسيرة التنمية المحلية، وهذا بدوره يحول دون تحقيق الجزائر هدفها وهو الوصول التنمية الوطنية الشاملة .
- للخروج من هذه المعضلة اعتمدت الجزائر عدة آليات لمكافحة ظاهرة الفساد منها السياسية كالبرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص لكنها باءت كلها بالفشل ، ولم تحقق الهدف المنتظر منها ألا ، وهو ضمان الشفافية النزاهة في الإدارة الجزائرية، وهي كذلك غير كافية لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي عملت على إضعاف المؤسسات العمومية في الجزائر .

ومن خلال هذه النتائج التي توصلنا إليها وجب علينا البحث عن سبل أخرى لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري لتحقيق التنمية المحلية، وبتالي يمكن تقديم جملة من التوصيات تتمثل :في الاهتمام بالفرد ومحاولة إصلاحه من خلال برامج التوعية وتقديم محاضرات عن إصلاح النفس البشرية و ذلك للقضاء عن صفات الذميمة المتمثلة في الطمع والنهب والتوضيح للمواطن خطورة هذه الظاهرة و تأثيرها السلبي على كيان الدولة . ولمكافحة الظاهرة لابد من تضافر جهود كل من السلطات، المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، الإعلام، القطاع الخاص وحتى المواطن لان له دور كبير في ذلك، لان مكافحة

الظاهرة تتطلب مكافحة الفرد غرائزه الذميمة من حب الطمع والنهب والوصول إلى مراده بأي طريقة كان، لان هذا يساهم بشكل كبير في مكافحة الظاهرة .

- لابد من إعادة النظر في اجراءات التوظيف، أي وضع معايير موضوعية لانتقاء الموظفين لاختيار أصحاب الكفاءة و تفعيل آليات لمكافحة الفساد الإداري مثل إعادة تفعيل مجلس المحاسبة، والسهر على تطبيق قانون 01 -06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته .
- العمل على تنمية الموارد البشرية من حيث تحفيز العاملين وترقيتهم داخل المؤسسات
- ولابد إعادة النظر في نظام الأجور، أي الزيادة رواتب الموظفين . و لابد من إعادة النظر في المنظومة التربوية، رفع المستوى التعليمي .و الأخذ بمعايير الحكم الراشد منها الشفافية والمحاسبة والمسائلة على مستوى المؤسسات والهيئات الفاعلة في التنمية .
- ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة وذلك بإدخال التكنولوجيا في الإدارة، أي ضرورة دخول الجزائر عالم التكنولوجيا من خلال تطبيق إدارة الالكترونية في كل مؤسسات الدولة والتخلي عن الإدارة التقليدية .

وختاما:

لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر بجميع إبعادها فانه يتطلب مكافحة ظاهرة الفساد الإداري داخل كل مؤسسات الدولة، لان الإدارة هي أساس ومحرك لأي نشاط كان، سواء سياسي ، اقتصادي ، إجتماعي . لكن هذا المطلب يستحيل تحقيقه في الجزائر على الرغم ما يتم تطبيقه من آليات . وهذا يجعلنا نفتح المجال للبحث:هل بالفعل مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر مطلب يستحيل التحقيق؟

المصادر والمراجع :

أولا : باللغة العربية :

أ. النصوص الرسمية :

- الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، برنامج الحكومة لسنة (2009)مصالح الوزيرالاول .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " تقرير حول حالة تنفيذ برامج العمل الوطني في مجال الحكامة،الالية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء" (نوفمبر 2008) .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،"دستور 1996 المعدل و المتمم في2008 "،الجريدة الرسمية
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم رقم08 /01 المؤرخ في 21 صفر عام 1429 الموافق ل 2008/02/28، الجريدة الرسمية ،العدد : 11 (التاريخ 03/02 / 2008.)
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم الرئاسي رقم 64/12 المؤرخ في 2012/02/07 الموافق ل12 ربيع الأول 1433 يعدل و يتمم المرسوم الرئاسي رقم 413/06 المؤرخ في2006/11/22
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 12 – 06المؤرخ في29 فيفري 2012 المتعلق بالولاية . رقم 76 المؤرخة في 08 / 12/ 1996 . الموافق ل 1ذي القعدة 1427 الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته ،الجريدة الرسمية ،العدد :08 (2012/02/15) .

ب. الكتب :

- إبراهيم سعد الدين وآخرون، *المجتمع والدولة في الوطن العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية (ب د س).
- الحمش منير، *الاقتصاد السياسي، الفساد، الإصلاح، التنمية*، دمشق : اتحاد الكتاب العرب .
- خاطر احمد مصطفى ، *تنمية المجتمعات المحلية : الاتجاهات المعاصرة – الاستراتيجيات –بحوث عمل وتشخيص المجتمع (الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،2005)*
- *رشاد* احمد عبد اللطيف، *تنمية المجتمع المحلي* (الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2006).
- السروجي طلعت مصطفى وآخرون، *التنمية الاجتماعية المثال والواقع* (جامعة حلوان : مركزالنشر والتوزيع الكتاب الجامعي ،2001) .
- سمالوطي نبيل ، *علم اجتماع التنمية –دراسة في اجتماعيات العالم الثالث* (بيروت : دار النهضة العربية، 1981).
- شلبي محمد ، *المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج ،الاقترابات والادوات* (الجزائر: 1997)
- الشمري هاشم ، ايثار الفتلي ، *الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية* (الاردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2011).
- عارف نصر محمد ،*ابستمولوجيا السياسة المقارنة* (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002).
- عبد العظيم حمدي، عولمة الفساد ، ط1 (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2008).

- عبد الفتاح محمد ، محمد عبد الله، *تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية* (الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2006).
- عبد اللطيف احمد ، التنمية المحلية (مصر : دار الطبيعة والنشر والتوزيع ، 2011).
- عبد المجيد عبد المطلب ، *التمويل المحلي والتنمية المحلية* (مصر : الدار الجامعية،2001)
- علام سعد طه ، *التنمية ...والدولة*، ط2(القاهرة :مطابع الدراسة الهندسية 2004)
17_ علي ابراهيم سلامة رمزي ، *اقتصاديات التنمية* (الإسكندرية : الدار الجامعية، ب د س).
- عودة المعاني أيمن ، *الإدارة المحلية* (الأردن : دار الوائل للنشر، 2010).
- عوض صابر فاطمة ، ميرفت علي خفاجة ، *اسس ومبادئ البحث العلمي* (الاسكندرية : مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ،2002) .
- العيسي لؤي أديب ، *الفساد الاداري والبطالة* (*الاردن* : دار الكندي للنشر والتوزيع، 2009) .
- فرج يوسف أمير ، *مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة*. (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، 2009) .
- قرة اسماعيل وآخرون ، *تنمية الموارد البشرية* (الجزائر: عين مليلة ،دار الهدى للنشر والتوزيع 2002).
- كامل السيد مصطفى ، " *العوامل والآثار السياسية " في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية* ، ،المحرر: إسماعيل الشطي، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002) .

- محمد الذهبي جاسم ، *الفساد الإداري في العراق* ،مركز المشروعات الدولية الخاصة(واشنطن :2004) 24_ محمد غنيم عثمان ، ماجدة أبو زنط ,*التنمية المستدامة – فلسفتها وأساليبها وتخطيطها وأدوات قياسها* (عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2007).
- معابرة محمد محمود ، *الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية* (عمان : دار الثقافة ،2011)
- اليماني ناء ، *الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامي*(2009) .

ج. الاطروحات والمذكرات :

- *بن علوش السبيعي فارس* " دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاع الحكومي" (*الرياض : أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم الادارية ،2010) .*
- *بن محمد الغنام فهد* ، "مدى فاعلية الاساليب الحديثة في مكافحة الفساد الاداري "(*الرياض : رسالة ماجستير،جامعة نايف العربية العلوم الامنية ،كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم الادارية ، 2011) .*
- *طيبي سعاد* ، "المالية المحلية ودورها في عملية التنمية" (*الجزائر : اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق 2008 – 2009).*
- *عبد الغني محمد ، محسن احمد الخضيري* ،الاسس العلمية بكتابة رسائل الماجستيروالدكتوراه (*القاهرة :مكتبة الانجلو المصرية ،1992).*
- *معاوي وفاء* ، الحكم المحلي الرشيد كآلية لتنمية المحلية في الجزائر (باتنة : **مذكرة** *مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص :سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009 – 2010).*

د. الملتقيات والمجلات :

- ابو حمود حسن ، ″الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية″ (دمشق : مجلة جامعة دمشق ،المجلد1 ،العدد الاول،2000).
- بن تركي عز الدين ، منصف شرقي، ″ الفساد الإداري:أسبابه، أثاره وطرق مكافحته – إشارة لتجارب بعض الدول″ . مداخلة في ملتقى وطني حول " : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، " في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير (بسكرة : جامعة محمد خيضر،المنعقد يومي 6+7 ماي 2012) .
- بن مرزوق عنترة "، نحو بناء مقاربة إصلاحية لتفعيل دور الإدارة المحلية في الجزائر ، " مداخلة مقدمة في الندوة العلمية : التشاركية بين الوحدات المحلية ورهانات التنمية المحلية : الواقع والمنشود، (جامعة المسيلة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يوم 06 ماي 2014) .
- الجبالي فايز ،″معنى الوساطة وأسبابها لدى الشباب في المجتمع الأردني ″،دراسة تحليلية من منظور اجتماعي،مجلة مؤتة ،المجلد 21 ،(الاردن : 1996)
- خميس خليل ، "*مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر*" ، مجلة الباحث ، العدد09 : (الجزائر : ،جامعة ورقلة، ،2011) .
- سالمي سلاف ،" وسائل تنشيط وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي"، مجلة الرائد المغاربي ، العدد : 1 (الجزائر : جوان 2013
- طلعت محمود منال ، ″ التنمية والمجتمع "–مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2001).
- عبد المحسن شعبان، *الحكم الصالح و التنمية المستدامة*، الملتقى الدولي ، الحكم الراشد و دوره في التنمية المستدامة (الجزائر، 2009) .

- غريبي أحمد ،" أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد : 04 (جامعة المدية : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، أكتوبر،2010) .
- مجلة الاقتصاد الجديد , العدد 5 (جانفي2012) .
- مصطفي بشير ،" الفساد الاقتصادي ، مدخل في المفهوم والتجليات "، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد: 13 (مصر،السنة 2001)
- مقدم مصطفى و حليمي وهيبة ، " الفساد الإداري و الحكم الراشد كوسيلة لمكافحته "، الملتقى الوطني حول الإصلاح الإداري و التنمية الاقتصادية (خميس مليانة : المركز الجامعي ،2006) .
- هميسي رضا ," دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها " . دفاتر السياسة والقانون. العدد 1 : (جامعة ورقلة : جوان 2009) .

هـ. الموسوعات والمعاجم :

- عمتوت عمر ، قاموس المصطلحات القانونية في التسيير شؤون الجماعات المحلية ،(الجزائر : دار هومه، 2009).
- كيالي عبد الوهاب ،موسوعة السياسية ، الجزء الأول (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر،دار الهدى للنشر والتوزيع، ب د س) .

و. الجرائد :

- بن احمد محمد ، "السلطة تدوس على قانون مكافحة الفساد " ، جريدة الخبر، العدد 7367 ، الصا در بتاريخ (9 مارس 2014) .
- بن بيتور أحمد ، " حتمية التغيير...كيف و لماذا ؟ "*جريدة الخبر* العدد 5964 (السبت 2011/08/27.

- بودهان موسى , " النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر" (الجزائر : منشورات anep ، 2009).
- بوكروح عبد الوهاب ، " الرشوة و الفساد يكبدان الجزائر 30 مليار دولار منذ ***2000*** " ,جريدة الخبر اليومي العدد 3499 (الجزائر: 2011/12/10) .
- جوزي كمال و آخرون ، *"إمبراطورية السالم، قضية احتيال القرن "*،منشورات الخبر (الجزائر : دار الحكمة ، 2007).
- شاوش أمين ، "التحقيق مع المير السابق لبوزريعة في قضية اختلاس الملايير " , جريدة النهار، العدد 1683 ،الصادر يوم (الثلاثاء15افريل 2013) .
- شراق محمد ، *الجزائر في آخر مراتب مكافحة الفساد عالميا*، جريدة الخبر، العدد : 7273 ،الصادر يوم (4 ديسمبر2013.)
- م ،سعيدة ، " حبس لموظف لبلدية خميس خنشلة من تهمة الرشوة وسوء استغلال الوظيفة" , جريدة النهار، العدد: 1683(الصادر يوم الثلاثاء15افريل2013)

المواقع الالكترونية :

. resders./19-10

- البرنامج الانتخابي للسيد عبد العزيز بوتفليقة ،الجزائر 2009، الموقع الرسمي لمديرية الحملة : com.wwwBotiflika2009
- خليفة عبد االله السيف، متى نرى آلية صحيحة لمحاربة الفساد،- daily/sa.com.alwatan.www://http /2002
- سمارة نصيرة ،ظاهرة التسيب الإداري في الجزائر، مخزن على موقع الانترنت.(-almes://http- center.com/promesses/181-

search/2012-01-10-20-32-07/recherches-

(04-14-06-04-2012 -adminstratives/267

- مصطفى الفقي، الفساد الإداري والمالي بين السياسات والإجراءات2 egypt.org/articles/art0900.htm cipe.www://http
- كامل الشيرازي ، اتساع مؤشرات الفساد في الجزائر، آخر تحديث(2007/12/29) ، على الرابط :
- الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية : org.transparency.www

http://www.elaph.com/ElaphWeb/AkhbarKhasa/1466.htm

ثانيا : باللغة الاجنبية .

1. **الجرائد :**

1_Mohamed hachmaoni, ***en algerie la corruption colonise l'état , jornal la*** nationel ,algerie , 18/07/2001

مقدمة---------- د

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للفساد الاداري و التنمية المحلية

المبحث الاول : مفهوم الفساد الاداري . ---------- 2

المطلب الاول : تعريف الفساد الاداري وخصائصه .---------- 2

المطلب الثاني : التطور التاريخي للفساد الاداري في الجزائر ---------- 7

المطلب الثالث : اسباب الفساد الاداري . ---------- 10

المطلب الرابع : النتائج المترتبة عن الفساد الإداري---------- 14

المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية ---------- 16

المطلب الاول : التنمية المحلية : ---------- 16

الفرع الاول : تعريف التنمية . ---------- 16

الفرع الثاني : تعريف التنمية المحلية :----- **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني : التطورالتاريخي للتنمية المحلية ---------- 22

المطلب الثالث : اهداف التنمية المحلية ---------- 24

خلاصة الفصل :---------- 26

الفصل الثاني : واقع الفساد الاداري و التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الاول : الفساد الاداري في الجزائر ---------- 29

المطلب الاول : مظاهر الفساد الاداري في الجزائر ---------- 29

المطلب الثاني : اسباب انتشار الفساد الاداري في الجزائر . ---------- 37

الفرع الاول : الاسباب الاقتصادية والسياسية . **Erreur ! Signet non défini.**

الفرع الثاني : الاسباب الاجتماعية الثقافية والاسباب الادارية القانونية ------ 43

المطلب الثالث : الآثار المترتبة عن الفساد الاداري في الجزائر ---------- 49

المبحث الثاني : ابعاد وفواعل التنمية المحلية في الجزائر . ---------- 53

المطلب الاول : ابعاد التنمية المحلية في الجزائر ---------- 53

المطلب الثاني : فواعل التنمية المحلية في الجزائر ---------- 55

خلاصة الفصل :---------- 59

الفصل الثالث : الفساد الاداري كمعوق للتنمية المحلية في الجزائر

المبحث الاول : أليات مكافحة الفساد الاداري اهم المعيقات التي تواجهها في الجزائر 61

المطلب الأول : آليات مكافحة الفساد الاداري في الجزائر ---------- 62

الفرع الاول : النصوص السياسية والقانونية ---------- 62

الفرع الثاني : المكونات المؤسساتية الوطنية لمكافحة الفساد الاداري-------- 66

المطلب الثاني : العقبات التي تعترض او تواجه أليات مكافحة الفساد الاداري . - 70

الفرع الاول : العقبات القانونية ---------- 70

الفرع الثالث : العقبات السياسية . ---------- 73

المبحث الثاني : الدور المعرقل للفساد الاداري على التنمية المحلية---------- 77

المطلب الاول : على المستوى المالي . ---------- 78

المطلب الثاني : على المستوى الاداري---------- 79

المطلب الثالث : على المستوى البشري---------- 80

خلاصة الفصل :---------- 81

خاتمة : ---------- 82

المصادر والمراجع : ---------- 85

ملخص المذكرة

الملخص:

تتناول هذه الدراسة وتهتم بظاهرة الفساد الاداري والتنمية المحلية في الجزائر ولك بالتطرق الى ماهية المفهومين بالتعرف على مفهوم الفساد الاداري وتطوره التاريخي وخصائصه بالإضافة إلى تعريف مفهوم التنمية المحلية وتطورها واهدافها .

وتم التركيز في هذا الموضوع على الاليات التي اعتمدها المشرع الجزائري والتي قسمناها إلى الآليات القانونية والاليات المؤسساتية وك الاليات السياسية للحد من هذه الظاهرة .

واشكالية الدراسة تتمثل في ماهية تاثيرات الفساد الإداري على مسار التنمية المحلية في الجزائر .

ودراستنا هذه تسعى الى محاولة تحسين وضع الجزائر الى ما الت اليه في الوقت الراهن بالاعتماد على عدة اليات لمكافحة ظاهرة الفساد الداري من اجل تحقيق تنمية محلية وبالتالي تحقيق تنمية شاملة .

الكلمات المفتاحية : 1/ الفساد الاداري 2/التنمية المحلية .

This study deals with and is concerned with the phenomenon of administrative corruption and local development in Algeria, but by addressing the two concepts by identifying the concept of administrative corruption and its historical development and characteristics, in addition to defining the concept of local development, its development and objectives.

The focus in this subject was on the mechanisms adopted by the Algerian legislator, which we divided into legal mechanisms, institutional mechanisms and political mechanisms to curb this phenomenon.

The problem of the study is what are the effects of administrative corruption on the path of local development in Algeria.

Our study seeks to try to improve Algeria's situation to what it has reached at the present time by relying on several mechanisms to combat the phenomenon of administrative corruption in order to achieve local development and thus achieve comprehensive development.

Key words: 1/ administrative corruption 2/ local development.